



التقرير السنوي 2013



اللجنة الدائمة للسكان التقرير السنوي 2013

الفهرس

العنوان	الصفحة
تقديم	٧
تمهيد	٩
أولاً: السياسة السكانية	١١
ثانياً: الدراسات والتقارير	١٥
ثالثاً: اللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية	٢١
رابعاً: المشاركة في الفعاليات والنشاطات الداخلية والخارجية	٢٩
خامساً: التوعية والإعلام	٣٥
سادساً: الملاحق	٣٩

تقديم



يطيب لي أن أقدم للقارئ الكريم التقرير السنوي الرابع للجنة الدائمة للسكان، الذي يتضمن، إضافة للتمهيد، خمس فقرات تلخص كل واحدة منها الإنجازات التي حققتها اللجنة على مدار عام كامل في المجالات التالية:

السياسة السكانية: تعرض هذه الفقرة بشكل موجز ما تم إنجازه من أهداف كل محور من محاور السياسة السكانية خلال المرحلة الرابعة الممتدة من أكتوبر ٢٠١٢ حتى أكتوبر ٢٠١٣، وللمعوقات التي ما زالت تواجه تحقيق بعض تلك الأهداف.

الدراسات السكانية: تلخص هذه الفقرة ما جاء في الدراسة الميدانية، التي أعدها المكتب الفني للجنة خلال عام ٢٠١٣، حول "اتجاهات القطريين نحو العمل في القطاع الخاص"، وذلك في إطار سلسلة "دراسات سكانية" صدر منها حتى الآن ١٧ دراسة.

اللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية: تستعرض هذه الفقرة باختصار شديد اللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية التي نظمتها اللجنة خلال عام ٢٠١٣، بما في ذلك احتفالها باليوم القطري للسكان.

المشاركات في الفعاليات السكانية الداخلية والخارجية: تتضمن هذه الفقرة عرضاً مكثفاً لأهم أنشطة اللجنة ومشاركاتها في عدد من الفعاليات والاجتماعات والمؤتمرات والندوات الوطنية والخليجية والعربية والدولية ذات العلاقة بالمسائل السكانية.

التوعية والإعلام: تعرض هذه الفقرة بشكل موجز ما قامت به اللجنة من نشاطات في المجال الإعلامي، كالعمل على وضع خطة إعلامية خاصة بالسكان، وإصدار نشرة "سكان"، وتحديث موقع اللجنة على الشبكة العنكبوتية وصفحتها على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك".

وبهذه المناسبة يسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير للخبراء والباحثين في المكتب الفني للجنة، ولنقاط ارتكاز السياسة السكانية، وممثلي الوزارات والهيئات الوطنية المشاركة في عضوية اللجنة، والجهات التي ساهمت في إعداد الدراسات والمسوحات السكانية، ومراسلي الصحف والوسائل الإعلامية، ولكل من ساهم في إنجاح أعمال اللجنة الدائمة للسكان خلال عام ٢٠١٣ م.

وختاماً: ستواصل اللجنة الدائمة للسكان القيام بالمهام المنوطة بها في المجالات التي تم ذكرها وتطوير آليات عملها بما يسهم في تحقيق شعارها المتمثل بـ: "نحو حياة أفضل للسكان".
والله ولي التوفيق،،

**الدكتور صالح بن محمد النائب
رئيس اللجنة**

تمهيد

تنفيذاً لما ورد في الإطار العام للاستراتيجية السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٩٨، والتي تستوجب قيام كل دولة من دول المجلس بتشكيل لجنة عليا للسكان تختص بإعداد السياسات الوطنية فيها، أنشأت دولة قطر اللجنة الدائمة للسكان بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٤.

وقد تم إعادة تنظيم اللجنة سنة ٢٠٠٩، بقرار من مجلس الوزراء رقم (١١).

ونصّ قرار مجلس الوزراء رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٢ على تعديل بعض أحكام القرار رقم (١١) لسنة ٢٠٠٩ بإعادة تنظيم اللجنة الدائمة للسكان، بحيث تشكل برئاسة أمين عام الأمانة العامة للتخطيط التنموي، وعضوية ممثلين عن الأمانة العامة للتخطيط التنموي، يكون أحدهما نائباً للرئيس والآخر عضواً ومقرراً، وعضوية ممثل عن كل من: القوات المسلحة القطرية، ووزارة الداخلية والمجلس الأعلى للتعليم، ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والمجلس الأعلى للصحة، والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وجهاز الإحصاء، وقطر للبترول، وغرفة تجارة وصناعة قطر.

وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء المذكور، أصدر سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب، الأمين العام للأمانة العامة للتخطيط التنموي، القرار رقم (٣) بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٥، والقاضي بتسمية رئيس ونائب رئيس وأعضاء اللجنة الدائمة للسكان.

وبناءً على ذلك، عقدت اللجنة الدائمة للسكان خلال عام ٢٠١٣ سلسلة اجتماعات ناقشت فيها العديد من المسائل المتعلقة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية للدولة، وإعداد الدراسات والتقارير السكانية، وتنظيم اللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية، والمشاركة في الفعاليات الوطنية والإقليمية والعربية والدولية ذات العلاقة بالمسائل السكانية، والمساهمة في رفع الوعي العام بالقضايا السكانية وتحدياتها.

وتشكل هذه الموضوعات مضمون هذا التقرير الذي تصدره اللجنة سنوياً، والذي يتضمن حصاد عام كامل من العمل الدؤوب الهادف لتنفيذ برامجها وخطط عملها، وذلك وفقاً لاختصاصاتها المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء رقم (١١) لسنة ٢٠٠٩.



نصت المادة (٣) من قرار الأمين العام للتخطيط التنموي رقم (٣) بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٥ على أن «تتولى اللجنة الاختصاصات المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء رقم (١١) لسنة ٢٠٠٩». والاختصاصات المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء المذكور، هي:

- دراسة التركيبة السكانية وخصائصها واتجاهاتها.
- اقتراح السياسة السكانية ومتابعة تنفيذها.
- إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالسكان.
- تفعيل آليات التعاون والتنسيق بين المؤسسات الوطنية والإقليمية المختصة في مجال السكان.
- متابعة إدماج القضايا السكانية في الخطط التنموية الشاملة.
- متابعة تنفيذ الاستراتيجية السكانية الخليجية.
- المشاركة في المؤتمرات المتعلقة بالسكان.
- دراسة الموضوعات التي تحال إليها والتي تدخل ضمن اختصاصاتها.

أولاً

السياسة السكانية

انطلقت المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية في الحادي والعشرين من أكتوبر ٢٠١٢، وانتهت في الشهر ذاته عام ٢٠١٣. وعلى الفور بعد احتفال اللجنة السنوي باليوم القطري للسكان في الثامن عشر من أكتوبر عام ٢٠١٢، بدأت العمليات التحضيرية التي استمرت ثلاثة أشهر ونيف، والتي اشتملت على مجموعة من الفعاليات والنشاطات، أهمها:



١ مناقشة أولويات المرحلة الرابعة وإقرارها

بمناسبة اليوم القطري للسكان الذي شارك فيه رؤساء وأعضاء مجموعات عمل متابعة تنفيذ برنامج السياسة السكانية، عقدت ست حلقات نقاشية، تم التداول فيها بأولويات المرحلة الرابعة (أكتوبر ٢٠١٢ - أكتوبر ٢٠١٣) على مستوى الأهداف والإجراءات المناسبة.

وعلى ضوء ما تم تداوله في الحلقات النقاشية المذكورة، وبعد مراجعة مستفيضة وتقييم معمق وشامل للمرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية للدولة، قام المكتب الفني بصياغة مبدئية لأولويات المرحلة الرابعة، أي الأهداف والإجراءات بحسب المحاور، وأرسلت هذه الأولويات إلى مجموعات العمل التي بلغ عددها ١٣ مجموعة، وهي: النمو السكاني والتركيب السكاني، والقوى العاملة، والنمو الحضري، والإسكان، والتعليم، والتدريب، والصحة العامة والإنجابية، والبيئة والتنمية المستدامة، والمرأة، والطفولة، والشباب، والمسنون، وذوو الإعاقة.

وقد طلب من هذه المجموعات تقديم ملاحظاتها حول هذه الأولويات، ثم دعي رؤساء المجموعات في ١٦/١٢/٢٠١٢ للاجتماع مع خبراء وباحثي المكتب الفني، حيث قام المجتمعون بمناقشة هذه الأولويات، وإقرارها بشكل نهائي على النحو الآتي:

❖ محور السكان والقوى العاملة

بلغ عدد الأهداف الخاصة بهذا المحور أربعة، هي:

- تعزيز تماسك الأسرة والحد من ظاهرة الطلاق ومعالجة آثارها
- تعزيز التواصل بين الثقافات المختلفة والحفاظ على الهوية الوطنية
- تحقيق التوازن النسبي في توزيع قوة العمل القطرية على القطاعات والميادين المختلفة.

- التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة، ولاسيما العمالة المنزلية

أما الإجراءات الخاصة بهذا المحور، فقد بلغ عددها ١٢.

❖ النمو الحضري والإسكان والبيئة

بلغ عدد الأهداف الخاصة بهذا المحور ثلاثة، هي:

- تعزيز اللامركزية والوسائل والإجراءات الهادفة لتشجيع المواطنين على العمل والسكن خارج الدوحة الكبرى
- حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين ولاسيما ذوي الدخل المحدود

- الحفاظ على البيئة سليمة ونظيفة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية
- أما الإجراءات الخاصة بهذا المحور، فقد بلغ عددها ١٠.

❖ التعليم والتدريب والشباب

بلغ عدد الأهداف الخاصة بهذا المحور ثلاثة، هي:

- الموازنة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات التنمية بوجه عام وسوق العمل بوجه خاص
- تطوير نوعية التدريب بحيث تتماشى مع متطلبات عملية التنمية وسوق العمل
- بناء قدرات الشباب في المجالات الاقتصادية والثقافية وتوسيع مشاركتهم المجتمعية
- أما الإجراءات الخاصة بهذا المحور، فقد بلغ عددها ٩.

❖ محور الصحة العامة والصحة الإنجابية

في هذا المحور هدف واحد، هو:

- التوسع في البنية التحتية للخدمات الصحية، ورفع مستوى الوعي بقضايا الصحة العامة والصحة الإنجابية
- أما الإجراءات الخاصة بهذا المحور، فقد بلغ عددها ٦.

❖ محور المرأة والطفولة

بلغ عدد الأهداف الخاصة بهذا المحور اثنين، هما:

- اعتماد سياسات تساعد النساء على الموازنة بين المسؤوليات الأسرية والعمل
- إيجاد بيئة مناسبة لطفولة آمنة وسعيدة داخل الأسرة وفي المجتمع بوجه عام
- أما الإجراءات الخاصة بهذا المحور، فقد بلغ عددها ٥.

❖ محور المسنين وذوي الإعاقة

تسهيل مهمتها والتفاعل معها إلى أقصى حد ممكن وتقديم الدعم الفني والمؤسساتي اللازم، ولاسيما توفير البيانات المطلوبة. ولعل ما يميز المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية هو ازدياد عدد المؤسسات التي شاركت في توفير البيانات سواء بصفة مباشرة أم غير مباشرة، لتصبح السياسة السكانية برنامجاً وطنياً سيعود على الجميع بالنفع دون استثناء.

وبناءً على كل ما سبق، انطلقت المرحلة الخامسة (٢٠١٣-٢٠١٤) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية مباشرة بعد اليوم القطري للسكان في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٣، حيث تم الانتهاء من تحديد المحاور والأولويات وتشكيلات مجموعات العمل، والبدء بإعداد استمارتي التنفيذ والمتابعة.

- بلغ عدد الأهداف الخاصة بهذا المحور اثنين، هما:
- تمكين المسنين وتوسيع مشاركتهم المجتمعية
 - تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإيجاد بيئة عمل تمكينية وتطويرها لإدماجهم في قوة العمل والمجتمع
- أما الإجراءات الخاصة بهذا المحور، فقد بلغ عددها ٨.

(٢) إعداد استمارتي التنفيذ والمتابعة

بعد تحديد الأهداف المشار إليها آنفاً وتحويلها إلى مجموعة من الإجراءات والمؤشرات، قام خبراء المكتب الفني بإعداد استمارتين: الأولى خاصة بالجهات التنفيذية، والثانية بمجموعات عمل نقاط الارتكاز من أجل تسهيل مهمة متابعة تنفيذ برنامج العمل. وللمزيد من التوضيح، يمكننا فيما يلي، وعلى سبيل المثال لا الحصر، عرض جانب من استمارة المتابعة الخاصة بمجموعة النمو والتركيبة السكانية، أي الهدف الأول وإجراءاته ومؤشرات قياسه (الملحق رقم ١):

ووفقاً للخطة الزمنية المعدة سلفاً للمرحلة الرابعة، بدأت مجموعات العمل مع مطلع فبراير ٢٠١٣ بعقد اجتماعاتها لتنظيم عملها وتوزيع المهام على أعضائها الذين قاموا، وعلى مدار أربعة أشهر متواصلة، بمتابعة حثيثة لبرنامج عمل المرحلة الرابعة من مراحل تنفيذ السياسة السكانية، فجمعوا البيانات اللازمة وزودوا المكتب الفني بها في نهاية شهر مايو ٢٠١٣، حيث بدأ الخبراء في المكتب بعدها بمراجعة وتدقيق هذه البيانات وتحليلها وتضمينها في تقرير حالة سكان قطر ٢٠١٣.

وقد التزمت معظم فرق العمل بمنهجية علمية تمثلت بالاطلاع على عدد من الوثائق والبيانات المتعلقة بموضوعها. وبعد الجولات الميدانية والدراسة المستفيضة للوثائق التي تم الحصول عليها، استطاعت معظم فرق العمل تحديد الإجراءات التي لم تنفذ بعد، والتي لا تزال إما في مراحلها الأولى أو في مرحلة متقدمة نسبياً أو أنها قد أنجزت فعلاً. إضافة إلى ذلك، فقد تمكنت فرق البحث من تحديد المعوقات التي تحول دون تنفيذ بعض الإجراءات على أرض الواقع.

وقد تميزت المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية بارتقاء مستوى تعاون الجهات المعنية بالتنفيذ مع نقاط الارتكاز إلى حد كبير، وذلك من حيث

ثانياً

الدراسات والتقارير

دأبت اللجنة الدائمة للسكان على إصدار سلسلة «دراسات سكانية» منذ عام ٢٠٠٨. وقد صدر عنها عام ٢٠١٣ الدراسة رقم ١٧، وهي الدراسة الميدانية الثانية من نوعها، بعنوان: اتجاهات القطريين نحو العمل في القطاع الخاص- دراسة ميدانية:



جاءت هذه الدراسة، التي تبحث في العوامل التي تسبب عزوف القطريين عن العمل في القطاع الخاص، وتلك التي تشجعهم على الاتجاه نحو العمل في هذا القطاع، استجابة لدعوة السياسة السكانية لدولة قطر، وكذلك استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦، إلى تحفيز القطريين على العمل في القطاع الخاص، الذي مازال يلعب دورا كبيرا في استقطاب قوة العمل، وللتأكد من مدى تحقق ما دعت إليه السياسة السكانية والاستراتيجية من ضرورة تنفيذ المبادرات والمشاريع التي تضمن مشاركة أكبر للقطريين، ولاسيما النساء منهم في القطاع الخاص، وتقليل العوائق المرتبطة بمواقف الناس من هذه المسألة، كتخفيض الفروق في الرواتب والأجور وغيرها من المزايا بين القطاعين الخاص والعام.

وتعد هذه الدراسة في غاية الأهمية لمساعدة المخططين وصناع القرار على وضع الخطط والتشريعات المناسبة للحد من الفيض النسبي المحتمل في قطاع الإدارة الحكومية من جهة، ولتحقيق مزيد من التوازن في سوق العمل، بحثاً القطريين، ولاسيما الذين يدخلون سوق العمل منهم لأول مرة، على الانخراط في النشاطات المختلفة للقطاع الخاص من جهة أخرى.

تناولت الدراسة بالبحث، في إطارها النظري، العوامل المؤثرة في الاتجاه نحو العمل بوجه عام، ونحو العمل في القطاع الخاص بوجه خاص. كما تعرضت لعدد من أهم الدراسات التي أجريت في دول مجلس التعاون الخليجي حول مسألة توظيف العمالة، ولاسيما في القطاع الخاص. كما حللت المعطيات المتوفرة حول توزيع القطريين على القطاعات والأنشطة والمهن المختلفة في دولة قطر، مع التركيز على القطاع الخاص، وخصائص طالبي العمل من القطريين خلال عام ٢٠١١ وتوزيعاتهم بحسب الجنس والعمر والمؤهلات التعليمية والأعمال التي يفضلونها، ونسبة من يتم توظيفهم من مجموع المتقدمين...إلخ.

أما البحث الميداني فقد طبق على عينة من الذين تقدموا لوزارة العمل بطلبات للتوظيف للتعرف على خصائصهم ورغباتهم في التوظيف، وما يمكن أن يشجعهم على الاتجاه للعمل في القطاع الخاص. وبالإضافة إلى تحديد أسباب عزوف القطريين عن العمل في القطاع الخاص، والعوامل التي تشجعهم على الاتجاه نحو العمل في هذا القطاع، سعت الدراسة للتعرف على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل الخاص، وتحديد المهن والمجالات المرغوبة للمواطنين، والتي يمكن فيها إحلال عمالة وطنية محل العمالة غير القطرية.

الدراسة إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

أ. بين توزع العاملين القطريين في القطاع الخاص بحسب المهن، أن أكثرهم الساحة تعمل في مهن الاختصاصيين، والمشرعين وموظفي الإدارة العليا والمديرين، والكتبة. بينما تعمل أعداد قليلة جداً كمعلم مهرة في الزراعة وصيد الأسماك، وفي المهن العادية، وكذلك في مهن تشغيل الآلات والمعدات وتجميعها.

وقد حدد مجتمع البحث "جميع المواطنين القطريين الذين تقدموا بطلبات عمل إلى وزارة العمل خلال عام ٢٠١١"، والذين بلغ عددهم ٤٥٣٥ شخصاً. وصممت العينة بحيث تمثل مجتمع البحث تمثيلاً تاماً من حيث النوع والمستويات التعليمية، فبلغ عدد أفرادها ٤٧٨ فرداً (٢٢٥ ذكر و ٢٥٣ إناث). وقد استخدمت أداة الاستبيان في جمع المعلومات، وتمت معالجة البيانات وتحليلها باستخدام برامج إحصاءات العلوم الاجتماعية المتخصصة. وقد توصلت

جدول ١: المشتغلون القطريون حسب القطاع والمجموعات المهنية الرئيسية (٢٠١٢)

المجموع	القطاع							مجموعات المهن
	منزلي	غير ربحي	دبلوماسي/ دولي/ إقليمي	خاص	مختلط	مؤسسة/ شركة حكومية	إدارة حكومية	
٨١٧٢	٠	١٧	١٥	١٧٨٦	٧٠١	١٠٤٣	٤٦١٠	المشروع وموظفو الإدارة العليا والمديرون
٢٤٢٢٩	٠	٣٠	٦	٢٠٧٠	١٨٦٥	٣٤٤٩	١٦٨٠٩	الاختصاصيون
١٣٣٥٧	٠	٨٣	٠	٧٢٦	٧٩٩	١٤٤٣	١٠٣٠٦	الفنيون والاختصاصيون المساعدون
٢١٠٢٤	٠	٣٩	٠	١٧٤٨	١٣٢٩	٢٥٣٦	١٥٣٧٢	الكتبة
٤٩٧٠	٠	٠	٠	٤٦٢	٤٦٥	١٤٩٧	٢٥٤٦	العاملون في الخدمات والباقة في المحلات التجارية والأسواق
٣٤	٠	٠	٠	٣٤	٠	٠	٠	العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك
٤٦١٩	٠	٠	٠	٦٥٤	٣٢١	٣٦٣	٣٢٨١	العاملون في الحرف وما إليها من المهن
١٢٩٢	٠	٠	٠	١٣٩	٨٢	١٤٢	٩٢٩	مشغلو الآلات والمعدات ومجموعها
٥١١٦	٠	٠	٠	٤٥	٦٩	٨٦	٤٩١٦	المهن العادية
٨٢٨١٣	٠	١٦٩	٢١	٧٦٦٤	٥٦٣١	١٠٥٥٩	٥٨٧٦٩	المجموع

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام ٢٠١٢

من "دعوة لزيادة مشاركة الإناث في قوة العمل، وفتح مجالات العمل للمرأة مع مراعاة حقها في اختيار المكان المناسب لها"، بما في ذلك الأعمال المناسبة لها في القطاع الخاص.

ت. أظهرت نتائج البحث الميداني أن أكثرية المواطنين القطريين مازالت تفضل العمل في قطاع الإدارة الحكومية، لكن بنسب أقل من نسب تواجهها الفعلي في هذا القطاع. وبالمقابل كانت نسبة الراغبين بالعمل في القطاع الخاص بين أفراد العينة أكبر من النسبة الفعلية للقطريين في هذا القطاع. كما بينت أن نسبة الراغبين بالعمل في القطاع الخاص هي بين الإناث أقل منها بين الذكور، وأنه كلما ارتقى المستوى التعليمي قلت نسبة الراغبين في العمل في قطاع الإدارة الحكومية وزادت نسبة الراغبين في العمل في الشركات الحكومية والقطاع المختلط. بينما كانت أكبر نسبة من الراغبين بالعمل في القطاع الخاص (أكثر من ١٤٪) من حملة المؤهلات المتوسطة (ثانوي أو دبلوم متوسط).

ولهذا أوصت الدراسة بالعمل على تغيير ثقافة العمل بين المواطنين القطريين، بالتأكيد على أهمية العمل المنتج في الصناعة والزراعة والحرف والمهن المختلفة، وعدم الاكتفاء بالمهن الإدارية والكتابية وما شابهها.

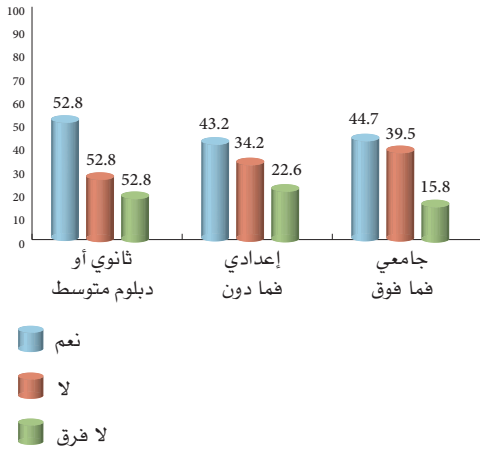
ب. توضح بيانات الذين تم تعيينهم خلال عام ٢٠١١ أن نسبة المعينين في كل من القطاعين الحكومي والخاص متقاربة. ومما يلفت النظر أن نسبة المعينات في القطاع الخاص من الإناث تجاوزت ضعف نسبة المعينين في هذا القطاع من الذكور. وقد ذهبت أكثرية المعينين في القطاع الخاص إلى قطاع التعليم (نحو ٤٤٪)، لكن نحو ٩٧٪ من هؤلاء كانوا من الإناث. وتدل هذه البيانات، وغيرها من البيانات التفصيلية في الدراسة، على أن هناك قبولاً متزايداً للعمل في القطاع الخاص بين المواطنين القطريين، ولاسيما بين الإناث اللواتي كان اتجاههن للعمل في هذا القطاع محدوداً في السابق.

ولهذا، أكدت الدراسة على ما جاء في السياسة السكانية

جدول ٢: القطاع المرغوب من قبل أفراد العينة حسب الجنس

القطاع المرغوب		ذكور		إناث		مجموع	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
الإدارة الحكومية		١٣٢	٥٨,٧	١٩٢	٧٥,٩	٣٢٤	٦٧,٨
الشركات الحكومية والقطاع المختلط		٥٤	٢٤,٠	٤٠	١٥,٨	٩٤	١٩,٧
القطاع الخاص		٣٩	١٧,٣	٢١	٨,٣	٦٠	١٢,٦
المجموع		٢٢٥	١٠٠	٢٥٣	١٠٠	٤٧٨	١٠٠

شكل ١: توزع الإجابات حول تفضيل العمل في القطاع الخاص إذا وفر هذا القطاع دخلاً مساوياً للقطاع الحكومي حسب الحالة التعليمية



وعلى ذلك، أوصت الدراسة بإيلاء مزيد من الاهتمام لتدريب وتأهيل حملة الشهادة الثانوية والدبلوم المتوسط، بما يتطلبه العمل في القطاع الخاص من خبرات ومهارات. كما أوصت بدعم القطاع الخاص ليتمكن من استيعاب وتدريب القطريين الذين ينخرطون فيه.

ث. أما عن أسباب تفضيل العمل في الإدارة الحكومية، فقد أجابت النسبة الأكبر بأن السبب الأهم يعود لكون العمل فيه ثابتاً ومستقراً، يلي ذلك من أكدوا على وجود تشريعات تضمن حقوق الموظف في القطاع المذكور. كما تبين من الإجابات عن سؤال آخر أن الأجور والمكافآت تشكل عاملاً حاسماً في اختيار قطاع العمل. فعن السؤال: إذا وفر لك القطاع الخاص دخلاً مساوياً للقطاع الحكومي هل تفضل العمل فيه؟ أجاب ٤٥٪ من أفراد العينة بنعم، وأجاب أكثر من ٢٠٪ بلا فرق. أما الذين أصروا على رفض العمل في هذا القطاع، فقد شكلوا نحو ثلث المستجيبين فقط.

وفي السياق نفسه سئل أفراد العينة عن أهم سبب لعزوف القطريين عن العمل في القطاع الخاص في رأيهم، فجاءت الإجابات متسقة إلى حد كبير مع أسبابهم الشخصية لعدم تفضيل العمل في هذا القطاع، حيث أرجعت أكبر نسبة منهم السبب لعدم وجود تشريعات تضمن حقوق الموظف في القطاع المذكور كالتقاعد والضمان الصحي وما شابه. تلتها نسبة القائلين بعدم وجود مستقبل للعمل فيه كما في القطاع الحكومي. وعندما طُلب من أفراد العينة إبداء آرائهم حول أهم إجراء يجب اتخاذه لزيادة نسبة القطريين في القطاع الخاص، تأكد الاتجاه الداعي إلى إقرار التشريعات التي تضمن اعتماد الأجور والمزايا نفسها المعتمدة في القطاع الحكومي ولاسيما قانون التقاعد، حيث اختار هذا الإجراء أكثر من نصف مجموع المستجيبين، بينما لم يحظ أي إجراء آخر مقترح بأكثر من ١٤٪ منهم.

ولهذا، أوصت الدراسة بإصدار تشريعات تضمن للعاملين في القطاع الخاص قدراً كافياً من الثبات والاستقرار، كما تضمن لهم حقوقاً مماثلة لتلك التي يضمنها القطاع الحكومي، فضلاً عن العمل على تقارب الأجور والمزايا المختلفة بين القطاعين.

ج. وعن المهن التي يفضلها أفراد العينة أكثر من غيرها، فضلت الأكثرية (نحو ٥٤٪) المهن الإدارية والمكتبية، بينما لم يفضل المهن الإنتاجية (صناعة،

كما وافقت الأكثرية الساحقة من المستجيبين (نحو ٨٥٪) على القول بأن كثيراً من شركات القطاع الخاص لا تلتزم بسياسة التطوير، مما دعا الدراسة للتوصية بضرورة التوعية بأهمية تنفيذ سياسة التطوير، وتعميمها على جميع مؤسسات القطاع الخاص، وبأن ذلك يجب أن يرتبط بإرشاد وتدريب وتأهيل العمالة القطرية بما يتناسب مع متطلبات العمل في هذا القطاع من جهة، وبتوفير الشروط الملائمة لهذه العمالة فيه من جهة ثانية.

زراعة، حرف...) سوى أقل من ١٠٪ من المجموع. وكانت الإناث بالطبع أكثر تفضيلاً للمهن الإدارية والمكتبية من الذكور، بينما كان الذكور أكثر تفضيلاً للمهن الفنية وللمهن الإنتاجية. الأمر الذي يؤكد مرة أخرى على ضرورة العمل على تغيير ثقافة العمل بين المواطنين لتعزيز الاتجاه نحو المهن الإنتاجية والفنية، بدلاً من التركيز على المهن الإدارية والمكتبية.

ح. أظهرت النتائج أن المواطنين القطريين، ولا سيما الفئة الأكثر تعليماً منهم، يعون خطورة اعتماد القطاع الخاص بشكل أساسي على العمالة الوافدة، وأن اتجاهاتهم السلبية نحو العمل فيه ليست ناجمة عن عدم إدراك تلك الخطورة، بقدر ما هي ناجمة عن عدم توفر الشروط التي تشجعهم على العمل فيه. فعلى الرغم من أن أكثرية أفراد العينة لا يفضلون العمل في القطاع الخاص، فإن أكثريتهم أيضاً (نحو ٥٩٪) لا يوافقون على القول بأن "عزوف القطريين عن العمل في القطاع الخاص لا يسبب للدولة أية مشكلات". وقد تساوت الإجابات تقريباً بين الموافقة إلى حد كبير والموافقة إلى حد ما وعدم الموافقة على القول بأن ذلك العزوف يسبب مشكلات اقتصادية، أو اجتماعية أو أمنية/سياسية. وقد تبين أنه كلما ارتقى المستوى التعليمي زادت نسبة الذين يعتقدون بأن عزوف القطريين عن العمل في القطاع الخاص يسبب مشكلات متعددة للدولة.

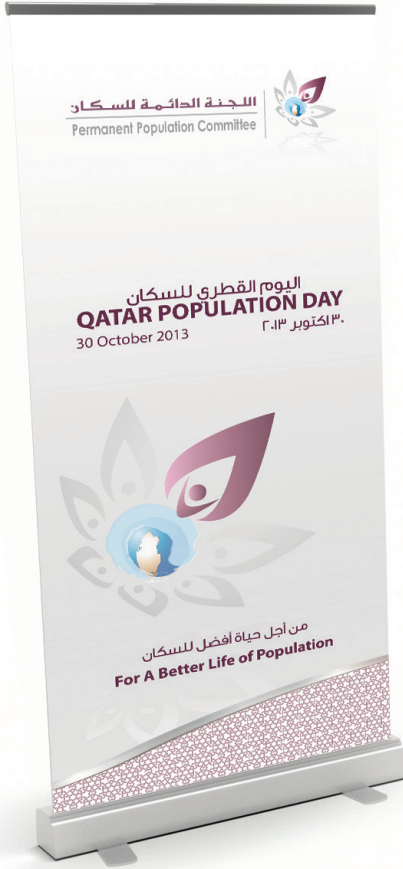
خ. وأما عن الأسباب التي تدعو رجال الأعمال لتفضيل العمالة غير القطرية على العمالة القطرية، فقد بينت الإجابات أن الأكثرية الساحقة (نحو ٨٥٪) توافق على القول بأنهم يفضلونها لأنها أقل تكلفة ولكن نسبة الموافقين على أن السبب يعود لكون العمالة غير القطرية أكثر انضباطاً أو أكثر إنتاجية كانت أقل من ذلك بشكل واضح، لكنها تظل تشكل أكثر من ثلثي المستجيبين. ويلفت النظر أنه كلما ارتقى المستوى التعليمي ارتفعت نسبة الموافقين على أن تفضيل رجال الأعمال للعمالة غير القطرية يعود للمزايا التنافسية المختلفة التي تتمتع بها.

وعندما سئل أفراد العينة عن رأيهم في سياسة التطوير التي تتبعها الدولة حالياً، تبين أن أكثر من نصفهم لا يوافقون على القول بأن هذه السياسة كافية ولا حاجة لتعديلها.

ثالثاً

اللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية

١) اليوم القطري للسكان ٢٠١٣



في إطار احتفالاتها باليوم العالمي للسكان، الذي استحدث من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٩، نظمت اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر احتفالية بمناسبة اليوم القطري للسكان يوم الأربعاء ٢٠١٣/١٠/٣٠ في فندق الفور سيزن بالدوحة تحت شعار "العلاقة التفاعلية بين قضايا السكان والتنمية في دولة قطر".

وقد شارك في هذا الملتقى أعضاء اللجنة الدائمة للسكان، وممثلون عن الوزارات والهيئات ذات العلاقة بالسكان وقضايا التنمية، ورؤساء وأعضاء المجموعات التنفيذية (نقاط ارتكاز السياسة السكانية)، والمشاركون في إعداد السياسة السكانية، والمشاركون في إعداد استراتيجيات التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦، وممثلون عن مؤسسات وهيئات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضايا السكانية، وممثل عن صندوق الأمم المتحدة للسكان

وقد حددت أهداف الملتقى بـ :

- توضيح طبيعة العلاقة بين السكان وقضايا التنمية، والإضاءة على الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل توظيف ناجع للآليات المؤسسية الهادفة لتحقيق التوازن بين النمو السكاني والتنمية في دولة قطر.
- استعراض ما تم إنجازه خلال السنة الرابعة من تطبيق السياسة السكانية وتحديد أولويات المرحلة الخامسة (أكتوبر ٢٠١٣ - أكتوبر ٢٠١٤).
- نشر الوعي بالقضايا السكانية.

وقد افتتح **سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب**، وزير التخطيط التنموي والإحصاء/ رئيس اللجنة الدائمة للسكان، الاحتفالية بكلمة رحب فيها بالضيوف وتمنى للمشاركين في الورشة النجاح في تحقيق أهداف الاحتفالية (انظر: الملحق ٢/أ).

ثم القى **سعادة الدكتور عبد الله بن صالح الخلفي**، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، كلمة شكر فيها سعادة الدكتور صالح النائب على دعوته للمشاركة في هذه الاحتفالية الهامة، وشرح رؤية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حول موضوع الملتقى (انظر: الملحق ٢/ب)

وقد شارك في الجلسة الافتتاحية **سعادة السيد أسر طوسون**، الممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان



سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب



سعادة الدكتور عبد الله بن صالح الخليفي



سعادة السيد أسر طوسون



السيد يوسف مبارك الدوسري

(المكتب شبه الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي) بكلمة أشاد فيها بالتعاون المتواصل بين دولة قطر ممثلة باللجنة الدائمة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر: الملحق ٢/ج).

وفي ختام الجلسة الافتتاحية ألقى **السيد يوسف مبارك الدوسري**، العضو المقرر في اللجنة الدائمة للسكان، كلمة رحب فيها بالضيوف والمشاركين في الاحتفالية، مبيناً أن اليوم القطري للسكان يتزامن هذا العام والدولة مقبلة على عهد تنموي جديد طموح له متطلباته وتحدياته (انظر: الملحق ٢/د)

وفي الجلسة الثانية عقدت ندوة حول موضوع "العلاقة بين السكان وقضايا التنمية"، ترأسها **الدكتور عبد العزيز علي السعدي** (المجلس الأعلى للتعليم)، وشارك فيها كل من السادة: محمد سعد المريخي (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية)، علي جاسم الكواري (المجلس الأعلى للتعليم)، مريم عبد اللطيف المناعي (دار الإنماء الاجتماعي).

وقد جاء عرض وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تحت عنوان "استراتيجيات التقطير واحتياجات سوق العمل"، حيث أشار السيد المريخي إلى الإطار القانوني للاستراتيجيات المذكورة، والاستراتيجية المقترحة: تأمين التشغيل والتأهيل الأمثل والشامل للباحثين عن عمل من المواطنين، والسياسات المعتمدة في تأهيل المواطنين الباحثين عن عمل وفقاً لاحتياجات سوق العمل، وتغطية تلك الاحتياجات من التخصصات العلمية، والعمل على تولي الكوادر المواطنية للوظائف العليا والتخصصية، وتحديد الوظائف الحكومية الخاضعة للإحلال، وإلزام القطاع الخاص بتحقيق نسبة معينة من توظيف المواطنين، وتحقيق التوازن في عمليات التشغيل وتسجيل الباحثين عن عمل. ثم تحدث ممثل الوزارة عن إجراءات التقطير وموقعاته، وتوقف في نهاية عرضه عند احتياجات سوق العمل القطرية، بوصفها سوقاً واسعة تنمو باستمرار.

أما عرض المجلس الأعلى للتعليم، فقد كان حول التعليم التقني والمهني، وتضمن وصفاً للمشاريع التعليمية الخاصة بالتعليم المهني والتقني بدولة قطر حسب رؤية قطر ٢٠٣٠، ولأهداف تلك المشاريع مثل: تلبية احتياجات سوق العمل، خفض معدلات التسرب، وضع خطة من أجل موازنة برامج التعليم والتدريب التقني والمهني مع احتياجات سوق العمل وتنفيذها. كما شرح الخطة التنفيذية المتمثلة بإنشاء وحدة / إدارة للتعليم الفني والتدريب المهني، وإنشاء مسارات التعليم والتدريب المهني والتقني من المرحلة الثانوية إلى التعليم العالي، ووضع نظام لضمان الجودة وغيرها.



واختتمت عرضها بشرح الدور الذي تلعبه دار الإنماء الاجتماعي في تمكين المرأة. أما الجلسة الثالثة، فقد خصصت للحلقات النقاشية لمجموعات متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، حيث قام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بوضع اقتراحات خاصة بأولويات المرحلة الخامسة (٢٠١٣-٢٠١٤) من مراحل متابعة تنفيذ البرنامج المذكور، كموضوعات للحلقات النقاشية. وقد تمت صياغة هذه الاقتراحات على هيئة أهداف ينبثق عنها موضوعات أو محاور للنقاش. وفي نهاية الجلسة الثالثة، قدم كل من رؤساء المجموعات المذكورة النتائج والتوصيات التي تم التوصل. والجدول التالي يلخص فعاليات هذه الجلسة:

وقدمت السيدة مريم عبد اللطيف المناعي عرض دار الإنماء الاجتماعي حول موضوع: "المرأة القطرية: الواقع والمأمول"، حيث توقفت عند الجهود التي تبذلها الدولة على كافة المستويات من أجل رفعة المرأة وتقديمها، ولاسيما في مسألة إزالة الفوارق في النوع وتعزيز المساواة بين الجنسين، وهي مسائل شائكة لن تحل بين عقد وعقد بل تحتاج الوقت المناسب للتغيير. ثم عرضت للمؤسسات المعنية بتحقيق ذلك، وللحقوق التي أقرتها التشريعات المختلفة للمرأة، والاتفاقيات التي وقعت عليها الدولة بشأن المرأة. كما ناقشت وضع المرأة في التعليم والصحة والعمل والمشاركة في الشأن العام، مبينة الإنجازات التي حققتها الدولة في كل من المجالات المذكورة.

الحلقة النقاشية الأولى: السكان والقوى العاملة

م	الهدف	محور النقاش	أهم التوصيات
١	الحد من مشكلات تأخر سن الزواج، ولاسيما عند الإناث، وتشجيع الزواج بالمطلقات والأرامل	ما هي الإجراءات المناسبة للحد من ظاهرة تأخر سن الزواج لدى القطريين؟ وكيف يمكن الحد من ظاهرة الطلاق؟ وكيف يمكن التشجيع على تقبل فكرة الزواج من المطلقات والأرامل؟	الإسراع في تطبيق صندوق الزواج، ودعم الزواج والإنجاب مادياً، وتقديم الدعم المادي للزواج من المطلقات والأرامل.
٢	المحافظة على الهوية الوطنية القطرية	مع تنوع التشكيلات العرقية والدينية والاجتماعية والثقافية للوافدين وتعدد أنماطهم السلوكية كيف يمكن المواءمة بين تعزيز التواصل بين الثقافات المختلفة والحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للمجتمع القطري مع التأكيد على مبادئ حقوق الإنسان؟	إعداد كتيبات تعريفية بعدة لغات حول العادات والتقاليد في دولة قطر توزع على الوافدين عند منافذ الوصول، ووضع لوحات توجيهية وشاشات عرض في أماكن تجمع العمالة توضح العادات والتقاليد القطرية، وتبين القوانين التي على الوافدين الالتزام بها.

٣	بلورة سياسات الإحلال والأجور والتوظيف	هل صدرت تشريعات تهدف إلى تحقيق التقارب بين الأجور والمزايا الوظيفية بين القطاعين الخاص والعام، أو هل هناك توجه لإصدار مثل هذه التشريعات؟	تفعيل القانون الخاص بالتقطير على أن تساهم الدولة بجزء من الأعباء المادية المترتبة على هذا التفعيل.
٤	تطوير القوانين المتعلقة بحقوق العاملين، وحث أصحاب العمل على التقيد بالقوانين والأنظمة الخاصة بذلك، وتوفير سبل السلامة والسكن الملائم وأوقات الراحة للعاملين	إلى أي حد يتم الالتزام بالقوانين والأنظمة الخاصة بذلك؟ وما هي مقترحاتكم لتحقيق مزيد من ذلك الالتزام؟	الاستمرار في توفير السكن الملائم للعاملين وتأمين سبل السلامة والراحة في أماكن العمل

الحلقة النقاشية الثانية: النمو الحضري والإسكان والبيئة

م	الهدف	محور النقاش	أهم التوصيات
١	السعي إلى خفض نسبة النمو السنوي لسكان مدينة الدوحة الكبرى	ما هي الوسائل والإجراءات المناسبة للحد من تركيز السكان في مدينة الدوحة الكبرى؟ وكيف يمكن تثبيت سكان المناطق الأخرى في أماكنهم، وإنشاء مراكز جذب للسكان بعيداً عن الدوحة؟	تشكيل لجان أو مجالس لطرح الأفكار والمقترحات لسكان المدن خارج الدوحة، والاهتمام بالمهن التراثية، وتوفير كليات جامعية ومراكز تعليمية وتدريبية تناسب أنشطة المدن المذكورة.
٢	وضع حلول لمشكلة المساكن القديمة والمتداعية	أين وصلت الجهود الرامية إلى حل المشكلة المذكورة، بما فيها إنهاء إسكان بعض الوافدين العزاب في هذه المساكن؟	تفعيل القرارات الصادرة منذ عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٢ إما بصيانة العقار القديم أو هدمه، وإخلاء مساكن العزاب المجاورة لسكن العائلات.
٣	الحفاظ على البيئة سليمة ونظيفة، وترشيد استخدام المياه واستدامة تميمتها	ما هي الوسائل والإجراءات المناسبة للحد من التلوث البيئي وحماية السكان من آثاره الضارة؟ وكيف يمكن ترشيد استخدام المياه بحيث لا تستنفد الأجيال الحالية هذا المصدر الطبيعي الهام، بل تعمل على استدامة تميمتها من أجل الأجيال القادمة؟	تطوير وتعديل القانون رقم ٣٠ (قانون البيئة) بهدف تطبيق أفضل التقنيات الحديثة المجدية اقتصادياً.

الحلقة النقاشية الثالثة: التعليم والتدريب والشباب

م	الهدف	محور النقاش	أهم التوصيات
١	تطوير المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم بما يحقق المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات التنمية بوجه عام، واحتياجات سوق العمل بوجه خاص	ما هي احتياجات سوق العمل التي لم يتمكن النظام التعليمي من تلبيتها إلى يومنا هذا؟	اعتماد احتياجات سوق العمل التي لم يتمكن النظام التعليمي من تلبيتها إلى يومنا هذا،
٢	تطوير نوعية التدريب بحيث تتماشى مع متطلبات عملية التنمية وسوق العمل	ما مقترحاتكم لتطوير نوعية التدريب؟ وما هي نواقص هذه العملية حتى الآن؟	العمل على تحديد الاحتياجات المستقبلية من التدريب وتوسيع الفرص التدريبية.
٣	بناء قدرات الشباب في المجالات الثقافية والتكنولوجية والرياضية	ما هي الإجراءات والوسائل التي تساعد على تطوير معارف الشباب ومواهبهم الثقافية ذاتياً؟ وكيف يمكن تنمية مهاراتهم التكنولوجية التي صارت أساسية جداً في الوقت الحاضر؟ وما العمل من أجل تشجيعهم على ممارسة الرياضة؟	التوسع في البرامج والمشاريع التي تساهم في بناء قدرات الشباب، وعلى الاهتمام بالرياضة المجتمعية لما لها من تأثير على الشباب، بمن فيهم أولئك الذين ينتسبون إلى أندية رياضية ويطمحون إلى الاحتراف في مختلف مجالات الرياضة.

الحلقة النقاشية الرابعة: الصحة العامة والصحة الإنجابية			
م	الهدف	محور النقاش	أهم التوصيات
١	ضمان حياة صحية آمنة لجميع أفراد المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين	ما هي الوسائل والإجراءات المناسبة التي يمكن أن تسهم في الاستمرار بضمان حياة صحية آمنة لجميع أفراد المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين؟ وكيف يمكن للقطاع الصحي في الدولة الارتقاء بالصحة العامة للسكان في ظل التزايد الكبير الحاصل في عدد السكان؟	تحسين الخدمات الصحية كما ونوعاً لتمتكن من تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، ودعم البرامج الوقائية، ولا سيما للوافدين الجدد، إضافة إلى تطبيق نظام التأمين الصحي ليشمل جميع سكان الدولة، وإنشاء ودعم ونشر ثقافة الحياة السليمة.. إلى غير ذلك من الإجراءات.
٢	تحسين وضع الصحة الإنجابية للمجتمع بوجه عام وللمرأة بوجه خاص	ما هي الوسائل والإجراءات المناسبة التي يمكن أن تسهم في رفع مستوى الوعي بقضايا الصحة الإنجابية؟ وكيف يمكن تحسين القدرات الوطنية في مجالات الصحة الإنجابية؟ وما هي الإجراءات التي يمكن أن تساعد على الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الجنس، بما فيها مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز)؟	تدعيم مركز الحمل والإنجاب المعان ليصبح مركزاً متكاملأً للخصوبة وعلاجها وأبحاثها، ومنح مدة أمومة كافية، وحوافز للمواليد الجدد، ونشر الثقافة الصحية الإنجابية، ولاسيما بين الياfeين وغير ذلك من الإجراءات.
الحلقة النقاشية الخامسة: المرأة والطفولة			
م	الهدف	محور النقاش	أهم التوصيات
١	دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة	هل اتخذت خطوات عملية لتشجيع إنشاء الجمعيات التي تدافع عن حقوق المرأة؟ وما هي الإجراءات التي تقترحونها لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، مع الحفاظ على تماسك الأسرة القطرية؟	استمرار دعم المبادرات والبرامج التي تساعد المرأة على الموازنة بين العمل والمسؤوليات الأسرية مثل: مبادرة العمل الجزئي، ومبادرة بيئة العمل الافتراضية وغير ذلك من الإجراءات.
٢	تأمين جميع متطلبات الطفولة من النواحي الاجتماعية والتعليمية والثقافية	كيف يمكن التعامل مع الأطفال القطريين في ظل المتغيرات التعليمية والاجتماعية والثقافية؟	التأكيد على أهمية مشروع قانون الطفل الخاص بحماية الأطفال ورعايتهم، ومراقبة جودة التعليم الخاص، وتوظيف البرامج المتعلقة بساعات العمل التطوعي لطلبة المدارس الثانوية في التوجيه والإرشاد المهني.
الحلقة النقاشية السادسة: المسنون وذوو الإعاقة			
م	الهدف	محور النقاش	أهم التوصيات
١	حث الأسر على رعاية مسننيها ودعمها ومساندتها في تقديم واجباتها الاجتماعية نحوهم	ما هي مقترحاتكم لتشجيع الأسر على رعاية المسنين والاستفادة من خبراتهم؟ وكيف يمكن مساعدة المسنين على إنجاز معاملاتهم لدى الجهات المختلفة بسهولة وسرعة؟	تقديم الدعم للأسر الحاضنة لكبار السن من قبل القطاعين الحكومي والخاص، وتكثيف البرامج التثقيفية والإعلامية لدعم وجود المسن في الأسرة، والاستفادة من خبرات كبار السن، وتسهيل إنجاز معاملات المسنين في المؤسسات المختلفة.
٢	تطوير الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة والعمل على دمجهم في المجتمع	ما هي الوسائل والإجراءات المناسبة التي يمكن أن تسهم في تطوير الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة، وزيادة الدعم للمؤسسات التي ترعاهم؟ وما العمل من أجل زيادة نسبة الملحقين منهم في ميادين العمل المناسبة لهم، ومكافحة كافة أشكال التمييز ضدهم؟	إنجاز قاعدة البيانات الخاصة بالإعاقة، وإصدار بطاقة المعاق متضمنة الخدمات المراد تقديمها، وإصدار بطاقة التأهيل لذوي الإعاقة، ووضع آليات عمل واضحة لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وإنشاء مركز التدريب والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي نهاية احتفالية اليوم القطري للسكان، أكد خبراء المكتب الفني أنهم سيدرسون مقترحات الحلقات النقاشية بكل اهتمام لاعتماد أوليات المرحلة الخامسة من مراحل تنفيذ السياسة السكانية، ويعيدونها للمجموعات المعنية تمهيداً لمراجعتها ووضعها في صيغتها النهائية.

٢) الدورات التدريبية:

بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لدول مجلس التعاون الخليجي بمسقط، نظمت اللجنة الدائمة للسكان الدورة التدريبية الثانية حول " تحليل البيانات الديموغرافية واستخدام البرمجيات الديموغرافية" في فندق "الدبليو" خلال الفترة ٢٠ - ٢٤ \ ١ \ ٢٠١٣. وقد شارك في هذه الدورة التدريبية الهامة باحثو وباحثات المكتب الفني للجنة، إضافة إلى بعض نقاط الارتكاز وبعض المرشحين من جهات أخرى.

وبالتعاون مع معهد التنمية الإدارية نفذت خلال عام ٢٠١٣ مجموعة من الدورات التدريبية التي شارك فيها باحثو وباحثات المكتب الفني في مجال الحاسوب والمعلومات وإعداد برامج العمل. والجدول التالي يبين اسم الدورة وتاريخها ومدتها :

الجدول ١: الدورات التدريبية المنفذة من قبل معهد التنمية الإدارية خلال العام ٢٠١٣

م	اسم الدورة	التاريخ	المدة
١	مايكروسوفت اوت لوك ٢٠٠٧	١٧-٢١/٢/٢٠١٣	٥ أيام
٢	مهارات العمل الجماعي	٨-١٢/٩/٢٠١٣	٥ أيام
٣	مايكروسوفت أكسل ٢٠١٠ (١)	٢٢-٢٦/٩/٢٠١٣	٥ أيام
٤	إعداد برامج العمل	١٧-٢١/١١/٢٠١٣	٥ أيام

رابعاً

المشاركة في الفعاليات
والنشاطات الداخلية
والخارجية

١) المشاركات الداخلية

أول في اللجنة. وقد تم التأكيد في هذا المنتدى على أهمية الإحصاءات الرسمية في رسم السياسات والاستراتيجيات، ورصد التقدم الذي تحرزه استراتيجيات التنمية الوطنية اعتماداً على البيانات الدقيقة.

● الندوة الدولية حول "أثر ديناميكيات السكان على الأسرة العربية":

انعقدت هذه الندوة، التي نظمها معهد الدوحة الدولي للأسرة، في الدوحة خلال الفترة ٢-٣ ديسمبر ٢٠١٣. وقد شارك في هذه الندوة كل من د. خضر زكريا، الخبير في المكتب الفني للجنة، والسيد عبد الهادي الشاوي، الباحث في المكتب الفني للجنة، في أعمال الندوة المذكورة، والتي عقدت فيها ١٢ جلسة، كان بعضها مشتركاً بحضور جميع المشاركين، وبعضها الآخر توزع فيه المشاركون على جلسات متخصصة. وقد تناولت الندوة المحاور الرئيسية التالية: (أ) حوار تفاعلي حول التحديات الديموغرافية وتأثيراتها على الأسرة العربية، (ب) قضايا التضامن بين الأجيال واختلاف الجنس التي تؤثر على تماسك الأسرة، (ج) المراهقة والمراهقون في الدول العربية: أهم القضايا الصحية وسياقها الاجتماعي، (د) الهجرة والأسرة في الدول العربية، (هـ) الخصوبة وحجم الأسرة وتحولات البنية العمرية للسكان في الدول العربية، (و) الزواج وتكوين الأسرة.

● منتدى "الأهداف الإنمائية للألفية بدولة قطر":

شارك السيد/ يوسف الدوسري، العضو المقرر في اللجنة، في هذا المنتدى الذي انعقد في الدوحة خلال الفترة ٢٩-٣٠ أبريل ٢٠١٣م، والذي نظمه جهاز الإحصاء بالتعاون مع المعهد الدبلوماسي في وزارة الخارجية وبمشاركة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا"، وأمانة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات. وناقش المنتدى الذي شارك فيه قرابة (١٠٠) شخص يمثلون نخبة من المسؤولين الدوليين وبعض القيادات في الأجهزة الحكومية وغير الحكومية والخبراء والباحثين، عدد من المحاور، أهمها: دور المؤسسات والأجهزة الحكومية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ضمن رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ومرحلة ما بعد الأهداف التي ينتهي أجلها عام ٢٠١٥، وكذلك دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ترتبط اللجنة الدائمة للسكان بعلاقات متينة مع مختلف مؤسسات الدولة، وذلك من خلال أنشطة نقاط الارتكاز المشاركة في متابعة تنفيذ السياسة السكانية، والمشاركة في فرق عمل بحثية مشتركة مع باقي الوزارات، والمشاركة في إعداد دراسات وتقارير وطنية.

إضافة إلى ذلك تشارك اللجنة في النشاطات والفعاليات الوطنية ذات العلاقة بالمسائل السكانية. فخلال عام ٢٠١٣، شاركت اللجنة في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات والندوات المحلية، أبرزها:

● ندوة "إدماج حقوق المعوقين في التنمية الوطنية":

شارك الدكتور خضر زكريا، الخبير في المكتب الفني للجنة، والسيد عبد الهادي الشاوي، الباحث في المكتب الفني للجنة، في أعمال الندوة المذكورة التي انعقدت في الدوحة خلال الفترة ٢٤-٢٥ ديسمبر ٢٠١٣. والتي نظمها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وقد هدفت هذه الندوة إلى الكشف عن واقع الأشخاص ذوي الإعاقة، والسعي لدمجهم في خطط التنمية الشاملة من منظور حقوق الإنسان، ومناقشة دور الأسرة والقطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الشراكة الفاعلة من أجل التنمية الشاملة لقضايا الإعاقة، إضافة إلى تبادل الخبرات والتجارب في مجال إدماج قضايا الإعاقة في التنمية تحقيقاً لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

● منتدى "الإحصاء والتنمية- تحديات توفر البيانات":

بمناسبة اليوم القطري للإحصاء والسنة الدولية للإحصاء، نظمت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء هذا المنتدى في فندق الفور سيزن بالدوحة في العاشر من ديسمبر ٢٠١٣. وذلك تحت رعاية معالي الشيخ/ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية. وقد افتتح المنتدى سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب، وزير التخطيط التنموي والإحصاء. وقد مثل اللجنة في هذه المنتدى كل من: السيد/ يوسف الدوسري، العضو المقرر في اللجنة، والسيد/ عبد الهادي الشاوي، الباحث في المكتب الفني للجنة، والسيدة/ خولة العبد الله- باحث تنمية اجتماعية

والمذكرة الخاصة بمتابعة تنفيذ قرارات الاجتماع الثاني والعشرين للجنة الوزارية للتخطيط والتنمية، والمذكرة المتعلقة بمجالات التخطيط والتنمية على ضوء قرارات وتوصيات لجنة وكلاء وزارات وأجهزة التخطيط والتنمية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت اجتماعها منتصف شهر أبريل الماضي.

● الاجتماع التاسع والعشرون للجنة وكلاء وزارات وأجهزة التخطيط والتنمية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي انعقد في المنامة بمملكة البحرين خلال ١٤ و ١٥ أبريل ٢٠١٣م:

ترأس سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب، الأمين العام للتخطيط التنموي سابقاً (وزير التخطيط التنموي والإحصاء حالياً) ورئيس اللجنة الدائمة للسكان وفد دولة قطر في الاجتماع المذكور. وقد ناقش المجتمعون عدداً من المواضيع ذات الصلة بالتخطيط والتنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، وأعطوا أولوية خاصة لتفعيل استراتيجية التنمية الشاملة المطورة البعيدة المدى لمجلس التعاون ٢٠١٠-٢٠٢٥ بوصفها الإطار العام للعمل التنموي الخليجي المشترك. كما جرى استعراض تجارب بعض الدول الأعضاء في مجال السياسات السكانية والقوى العاملة وتوطين الوظائف وتطوير إحصاءات القوى العاملة وزيادة التنسيق بين القطاعين الخاص والعام حيال توظيف القوى العاملة الوطنية وإحلالها محل العمالة الوافدة والاستمرار في تنفيذ البرامج التي تسهم في تمكين الشباب والمرأة من الحصول على فرص عمل مجزية.

● الاجتماع الثالث عشر للجنة السياسات السكانية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تلبية لدعوة من الأمانة العامة، عقدت لجنة السياسات السكانية بدول مجلس التعاون اجتماعها الثالث عشر يومي الثلاثاء والأربعاء ١٢ - ١٣ مارس ٢٠١٣م. وقد شارك في الاجتماع السنوي المذكور السيد/ يوسف الدوسري، ممثلاً عن اللجنة الدائمة للسكان. وفي هذا الاجتماع تمت مناقشة الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون والعمل به بصفة استرشادية، إضافة إلى مناقشة موضوع البدء في تنفيذ آلية تفعيل هذا الإطار على ضوء ملاحظات الدول الأعضاء. كما تمت مناقشة استبانة الواقع السكاني التي تحتوي على مؤشرات

٢) المشاركات الخارجية

ساهمت اللجنة الدائمة للسكان ولا تزال تساهم في تعزيز التعاون الخارجي من خلال مشاركتها في الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها المنظمات الإقليمية والعربية والدولية ذات الصلة بالمسائل السكانية. فخلال عام ٢٠١٣، شاركت اللجنة في تسع فعاليات خارجية (٤ إقليمية، و ٢ عربية، و ٣ دولية)، وذلك على النحو التالي:

أ- المشاركة في الفعاليات الإقليمية:

● الاجتماع الأول لفريق عمل الأهداف الإنمائية للألفية المقترحة لما بعد عام ٢٠١٥:

تنفيذاً لقرار اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعها الثالث والعشرين (٥ مايو ٢٠١٣م، المنامة)، والقاضي بتشكيل فريق عمل متخصص يضم في عضويته المتخصصين من الجهات المعنية في كل دولة لاستعراض الأهداف المقترحة وبحث ما هو مطروح لدى المنظمات والهيئات الدولية حول الأهداف الإنمائية للألفية المقترحة لما بعد عام ٢٠١٥م وتنسيق مواقف الدول بشأنها، فقد عقد الفريق اجتماعه الأول يومي الأحد والاثنين الموافق ٣ و ٤ نوفمبر ٢٠١٣م في مقر الأمانة العامة بمدينة الرياض. وقد شارك في هذا الاجتماع السيد/ يوسف الدوسري، ممثلاً عن اللجنة الدائمة للسكان.

وفي ختام الاجتماع أوصى الفريق بأهمية التنسيق مع جامعه الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بشأن بلورة الأهداف الإنمائية المقترحة للألفية لما بعد عام ٢٠١٥م وصياغتها، وبأن يكون لمجلس التعاون دور في إعداد هذه الأهداف وصياغتها.

● الاجتماع الثالث والعشرون للجنة الوزارية للتخطيط والتنمية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في الخامس من مايو ٢٠١٣ بمملكة البحرين: ترأس سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب، الأمين العام للتخطيط التنموي سابقاً (وزير التخطيط التنموي والإحصاء حالياً) ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، وفد دولة قطر في الاجتماع المذكور. وقد ناقش المجتمعون جملة من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، والتي تعنى بشؤون التخطيط والتنمية بدول المجلس. وقد ناقش المجتمعون قضايا العمل الخليجي المشترك في مجال التخطيط والتنمية والتكامل الاقتصادي،

مصر العربية، يومي ٤-٥/٦/٢٠١٣. ويهدف الاجتماع إلى دعم الحوار الإقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية وتعزيز قدرات الدول العربية، وتأثيرها على الحوار الرفيع المستوى الثاني حول الهجرة الدولية والتنمية المقرر عقده في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠١٣، كما تم البحث في الخطوات المستقبلية التي من شأنها أن تعزز مساهمة الهجرة في تنمية المنطقة العربية، والتخفيف من آثارها السلبية المحتملة على بلدان المقصد والمنشأ.

ج- المشاركة في الفعاليات الدولية

المشاركة في الاجتماع التحضيري للحوار الرفيع المستوى حول الهجرة والتنمية بنيويورك (٧ يونيو ٢٠١٣): شاركت اللجنة الدائمة للسكان ممثلة بالعضو المقرر للجنة، السيد/ يوسف الدوسري، والباحث في المكتب الفني للجنة، السيد/ عبد الهادي الشاوي في الاجتماع المذكور. وكان الهدف من هذا الاجتماع تقديم لمحة موجزة عن هجرة العمالة الدولية والإقليمية، بما في ذلك الأرقام والاتجاهات على الصعيدين العالمي والإقليمي، وموجهات التشغيل الرئيسية الحالية والمستقبلية لانتقال العمالة.

المشاركة في الدورة الـ ٤٦ للجنة السكان والتنمية في مقر الأمم المتحدة:

شاركت اللجنة الدائمة للسكان ممثلة بالدكتور/ عبد الله الحمادي، مدير المكتب الفني بالإمانة، في الدورة ٤٦ للجنة السكان والتنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وذلك في مدينة نيويورك خلال الفترة من ٢٢ - ٢٦ أبريل ٢٠١٣م. وكان الهدف من الاجتماع تقديم لمحة عامة عن اتجاهات الهجرة الدولية والداخلية على حد سواء، ودراسة الجوانب الديموغرافية، ومناقشة السياسات الرامية إلى تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية والتصدي للتحديات التي تتج عن حركة السكان. وقد عقدت هذه الاجتماعات بدعوة من المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومنظمة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). وقد دار النقاش حول المواضيع ذات العلاقة بعملية "تعزيز الشراكات والتعاون بشأن الهجرة الدولية، ووضع

شاملة ومركزة يمكن من خلالها رصد الواقع السكاني في الدول الأعضاء، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية السكانية بعد تعبئتها من قبل الجهات المختصة بالدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، فقد ناقش المجتمعون موضوع إعداد تقرير الواقع السكاني بدول المجلس على ضوء قرارات اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية في اجتماعاتها السابقة.

ب- المشاركة في الفعاليات العربية

● المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية:

شارك الدكتور/ عبدالله محمد الحمادي- مدير المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بالإمانة والسيدة/ بدرية الحرمي- باحث أول في إدارة التنمية الاجتماعية بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء، في مؤتمر السكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة خلال الفترة ٢٤-٢٦ يونيو ٢٠١٣ تحت شعار "تحديات التنمية والتحول السكاني في عالم عربي متغير". وقد هدف المؤتمر إلى مراجعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي أقر في القاهرة عام ١٩٩٤، والالتزام بالأولويات والأنشطة الرئيسية لأجل الإسراع في تحقيق أهداف وغايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية بعد عام ٢٠١٥. وسترفع توصيات المؤتمر الإقليمي المذكور إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي سيعقد عام ٢٠١٤، ضمن التقارير الإقليمية التي ستعرض في جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال جلستها التاسعة والستين في سبتمبر ٢٠١٤. وقد صدر عن المؤتمر الإقليمي "إعلان القاهرة" الذي تضمن ١٢٩ توصية تشمل مختلف مجالات السكان والتنمية.

● الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية:

شارك كل من الدكتور/ عبدالله محمد الحمادي- مدير المكتب الفني بالإمانة باللجنة الدائمة للسكان والسيدة/ خولة العبد لله- باحث تنمية اجتماعية أول في اللجنة الدائمة للسكان في الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية، والذي عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية-جمهورية

آليات لإدماج الهجرة بشكل فعال في السياسات التنموية، وتعزيز التماسك على جميع المستويات".

● **اجتماع القيادة العالمية بشأن ديناميات السكان في سياق جدول أعمال التنمية للأمم المتحدة لما بعد ٢٠١٥:**

شارك السيد/ عبد الهادي الشاوي، الباحث في المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، في الاجتماع المذكور الذي انعقد في مدينة دكا، عاصمة جمهورية بنغلاديش الشعبية، يومي ١٢ و ١٣ مارس ٢٠١٣ بمبادرة مشتركة بين كل من بنغلاديش وسويسرا لوضع مقترحات بشأن جدول أعمال التنمية ما بعد ٢٠١٥ الذي يتمحور حول الأهداف الإنمائية للألفية تحت مظلة الأمم المتحدة، والذي شارك فيه مندوبون من ٥١ دولة بمن فيهم وزراء ٦ دول، هي: فيجي، و سريلانكا، و الإمارات، و صربيا، و البنين، و نيجريا.

خامساً

التوعية والإعلام

في إطار الجهود التي تسعى اللجنة الدائمة للسكان من خلالها إلى نشر الثقافة السكانية والتعريف بقضاياها على مستوى الدولة وتوعية الجمهور بأهمية السياسة السكانية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر، تعمل على تطوير عملها الإعلامي على أكثر من صعيد، أهمها:

ومن ثم إعادة إرسالها للخبير، على أن يتم تحديد موعد لزيارة ثانية للخبير لمناقشة الخطة.

وفي ختام زيارته التقى الدكتور الجابر مع سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب، وزير التخطيط التنموي والإحصاء/ رئيس اللجنة الدائمة للسكان، حيث دار الحديث عن الخطة الإعلامية التي سيعدها الخبير الإعلامي.

(٢) نشرة "سكان"

ضمن خططها الإعلامية، أصدرت اللجنة الدائمة للسكان العدد الثاني والعشرين من نشرتها الفصلية "سكان"، وهو العدد الرابع خلال عام ٢٠١٣. وكغيره من الأعداد السابقة، يتضمن هذا العدد الجديد مجموعة من الموضوعات التي تهدف إلى نشر الثقافة السكانية والتعريف بقضاياها على مستوى الدولة والتعريف بالسياسة السكانية، وتوعية الجمهور بأهمية هذه السياسة ودورها في تحسين نوعية حياة الفرد والأسرة والمجتمع القطري.



(٣) تحديث موقع اللجنة على الشبكة العنكبوتية

تسعى اللجنة الدائمة للسكان باستمرار إلى نشر الثقافة السكانية والتعريف بالسياسة السكانية للدولة، وذلك من خلال موقعها الإلكتروني (www.ppc.gov.qa) الذي تم تدشينه في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩، والذي يتضمن أخبار اللجنة والإصدارات والنشرات والدراسات والتقارير التي عكف خبراءها وباحثوها على إعدادها بغية زيادة الوعي السكاني بالقضايا التي يتم تناولها فيها، وتعريف الجمهور بأهمية السياسة السكانية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر.

(١) وضع خطة إعلامية خاصة بالسكان

في إطار تنفيذ اتفاقية التعاون بين اللجنة الدائمة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وطبقاً لبرنامج العمل الذي أعده المكتب الفني، استضافت اللجنة خلال الفترة ٢٧-٢٨ نوفمبر ٢٠١٣ الدكتور عبد الحميد عبد الجابر، الخبير الإعلامي من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

فعلى مدار يومين اجتمع الخبير الإعلامي مع خبراء وباحثي المكتب الفني للجنة، إضافة إلى عدد من رؤساء مجموعات متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية. وقد ناقش المجتمعون الهدف من زيارة الخبير الإعلامي والمتمثل بوضع استراتيجية (خطة) إعلامية تهدف إلى توصيل رؤية اللجنة وإنجازاتها للمعنيين، حيث قدم خبير الصندوق عرضاً تناول فيه الخطوط العريضة لوضع استراتيجية إعلامية متكاملة من بداية وضع الأهداف وصولاً للنتائج المطلوبة.

ومن جهتهم، عرض خبراء المكتب الفني للجنة لمحة موجزة عن السياسة السكانية للدولة والمراحل التي مرت بها عملية إعدادها التي استمرت حوالي ثلاث سنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٨) متواصلة، والتي نتج عنها عدد من الدراسات الخلفية ووثائق السياسة السكانية الثلاث، والتي تم تعديلها لتصدر الصيغة النهائية التي أقرها مجلس الوزراء الموقر مع برنامج العمل الذي بدأ تنفيذه في أكتوبر عام ٢٠٠٩. واللجنة تتابع تنفيذ البرنامج سنوياً، حيث تم الانتهاء حتى الآن من أربعة مراحل. وبالتالي فإن الاطلاع على تقارير "حالة سكان قطر" سيساعد على فهم المشكلات التي ينبغي التركيز عليها في الخطة الإعلامية.

كما شدد الخبراء على أن السياسة السكانية للدولة تركز حالياً على مسائل السكان والقوى العاملة، كمحور أساسي من محاورها المختلفة. أما محاور التعليم والصحة والتمكين وغيرها، فاللجنة تبحثها من زاوية علاقتها بمسائل التركيبة السكانية والقوى العاملة، وبالتالي فإن الخطة الإعلامية ينبغي أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار.

وتطرق الحاضرون في الاجتماع إلى مناقشة أهم الوسائل الإعلامية التي ستساهم في نشر أهداف الخطة الإعلامية، وأكدوا على ضرورة أن يكون هناك متحدث رسمي للتعريف باللجنة وعملها.

واختتم الاجتماع بالاتفاق على أن يقوم الخبير الإعلامي بوضع الخطوط العريضة للخطة في فترة اقصاها ٥٥ يوماً وإرسالها عبر الإيميل للجنة وللأعضاء المشاركين في الاجتماع وذلك لمراجعتها وإدخال ما قد يرونه من تعديلات أو ملاحظات عليها،



ويعمل المكتب الفني بشكل متواصل على تحديث الموقع شكلاً ومضموناً، حيث يعكف الفريق المكلف بمتابعة شؤون الموقع حالياً على تطوير تصميم الموقع وبعض محتوياته، كإضافة روزنامة خاصة بالأيام العالمية ذات العلاقة بالقضايا السكانية، وتيسير تحميل نشرة "سكان" أمام الراغبين بالحصول عليها إلكترونياً.. ومن ضمن التحديثات المقترحة لموقع اللجنة، تصميم جزء خاص سمي بـ "شاهد الآن" وهو لمشاهدة جميع الفيديوات الخاصة باللجنة.

٤) تحديث صفحة الدائمة للسكان على مواقع التواصل الاجتماعي

يسعى المكتب الفني حالياً إلى تحديث صفحة اللجنة على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" الذي أطلق بتاريخ ٢٠١١/٤/٢١، وذلك من أجل توسيع دائرة الحوار الذي بدأ في منتدى اللجنة حول القضايا السكانية الرئيسية في دولة قطر، وإشراك مزيد من المهتمين، بمن فيهم الشباب القطري، في التبادل الحر للأراء ووجهات النظر حول تلك القضايا، وبالتالي رفع مستوى الوعي الاجتماعي بالمسائل السكانية وما تطرحه من مشكلات، وما يمكن اقتراحه من حلول ومعالجات لتلك المشكلات. وتتضمن الصفحة تعريفاً باللجنة الدائمة للسكان وأنشطتها المتنوعة من مؤتمرات وندوات وورش عمل ولقاءات...إلخ.



الملاحق

الملحق رقم (١)

الهدف ١: تعزيز تماسك الأسرة والحد من ظاهرة الطلاق ومعالجة آثارها				النمو السكاني والتركيبية السكانية	
إجراء ١: تكثيف الدورات التثقيفية قبل الزواج وبعده للحفاظ على تماسك الأسرة					
البيان	الواقع الفعلي			المؤشر المستهدف	
	موجود في طور:	موجود كإجراء في طور:			
		التخطيط	التنفيذ	التمويل	
					وجود برامج متكاملة للثقافة الزوجية وحقوق الزوجين وواجباتهما
					وجود أنشطة وفعاليات (دورات، ورشات عمل، ندوات، محاضرات، برامج إعلامية مرئية ومسموعة ومقروءة...) للتوعية بأهمية الحفاظ على تماسك الأسرة
					عدد الأنشطة والفعاليات الخاصة بتوعية المتزوجين والمقبلين على الزواج بأهمية الحفاظ على تماسك الأسرة بحسب موضوع النشاط ونوعه والجهة المنظمة له خلال الأعوام الثلاثة الماضية (٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢)
					نسبة حالات الطلاق إلى إجمالي عقود الزواج خلال السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢)
إجراء ٢: إدراج موضوع الآثار السلبية للطلاق في المناهج الدراسية للمرحلة الثانوية					
					وجود خطة أو توجه لإدراج موضوع الآثار السلبية للطلاق في المناهج الدراسية للمرحلة الثانوية
إجراء ٣: النظر في الآليات المناسبة للحفاظ على مصلحة الأبناء بعد الطلاق					
					وجود قانون ينظم الأحكام المتعلقة بحقوق الأبناء (بما في ذلك الأبناء من ذوي الإعاقة) بالرعاية الوالدية بعد الطلاق
					وجود مكان أو مركز مخصص لعملية استلام وتسليم وتنفيذ الرؤية لأبناء المطلقين في بيئة نموذجية آمنة للطفل والديه وتحت إشراف فريق من المختصين في المجالات الاجتماعية والنفسية والتربوية
					وجود محاكم عائلية خاصة بالحفاظ على مصلحة الأبناء وحقوقهم بعد الطلاق
إجراء ٤: إطلاق حملات توعية لتغيير نظرة المجتمع إلى المطلقة ومساعدتها على الاندماج في المجتمع					
					وجود خطة متكاملة للتوعية بضرورة تغيير نظرة المجتمع للمطلقات ومساعدتهن على الاندماج في المجتمع
					وجود برامج وحملات توعية للزواج من المطلقات والأرامل
					نسبة المطلقات والأرامل اللواتي تزوجن بعد ترملهن أو طلاقهن خلال السنوات الثلاث الأخيرة

الملاحق

الملحق رقم (٢)

٢/أ

كلمة سعادة الدكتور/

صالح بن محمد النائب

وزير التخطيط التنموي والإحصاء
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السعادة،
الإخوة الضيوف،
أيها الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أرحب بكم أجمل ترحيب، وأشكركم جزيل الشكر على حضور فعاليات اليوم القطري للسكان، الذي دأبت اللجنة الدائمة للسكان على الاحتفال به في كل عام، تماشياً مع احتفالات الأمم المتحدة باليوم العالمي للسكان الذي استحدث من قبل الجمعية العامة عام ١٩٨٩.

ينعقد اليوم القطري للسكان هذا العام تحت شعار "العلاقة التفاعلية بين قضايا السكان والتنمية في دولة قطر"، تعبيراً عن الدور الحيوي للعامل السكاني في تحديد المسارات التنموية لمجتمعنا القطري، والتزاماً بما أقرته رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، واستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦، والسياسة السكانية لدولة قطر، من ترابط بين القضايا السكانية والقضايا التنموية.

وبهذه المناسبة، اسمحوا لي أن أتوقف بشيء من التفصيل عند ارتباط معظم مشاريع استراتيجية التنمية الوطنية مع أهداف السياسة السكانية، الأمر الذي تطلب تنسيق جهود اللجنة الدائمة للسكان مع الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية.

ففي إطار المنهجية المتكاملة للتنمية الاجتماعية تطرح الاستراتيجية مشاريع عديدة لتعزيز التماسك الأسري، وتعزيز مسؤولية الوالدين وترشيد استخدام عوامل المنازل لرعاية الأطفال، وتحسين مستوى التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسرة القطرية، وزيادة تمكين المرأة، وتحقيق توازن أفضل بين العمل والمسؤوليات الأسرية. كما تطرح مشاريع لإرساء نظام حماية اجتماعية متكامل، وبناء بيئة تمكينية لإدماج الجماعات المهمشة والضعيفة في المجتمع وفي قوة العمل، مؤكدة على تخفيض العنف المنزلي وتوفير الحماية والدعم للأسر المتأثرة به، وزيادة دعم العائلات ذات الظروف الخاصة، وتبني منهج كلي وشامل إزاء رفاهة الأطفال. وهذه المشاريع تستجيب بكل وضوح لغايات السياسة السكانية في محاور تمكين المرأة والطفولة والمسنين وذوي الإعاقة وغيرها.

وفي مجالات تعزيز التنمية البشرية تطرح استراتيجية التنمية الوطنية مشاريع تهدف لإرساء نظام شامل ومتكامل للرعاية الصحية عالمي المستوى، وتقديم خدمات رعاية صحية فعالة، وتكوين قوة عمل وطنية ماهرة في مجال الرعاية الصحية.

السكانية التي ستتشأ خلال الفترة القادمة. وهذا ما يقوم به المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، الذي أصدر حتى الآن سبعة عشر دراسة، بينها بحثان ميدانيان، تندرج كلها في إطار متابعة تنفيذ السياسة السكانية واستراتيجية التنمية الوطنية في الوقت نفسه. ونحن نعمل على تعزيز إمكانيات المكتب الفني لمواصلة إجراء البحوث والدراسات التي تخدم الأهداف التنموية والسكانية.

ضيوفنا الأعزاء أيها الإخوة والأخوات:

يسعدني أن نستضيف سعادة الدكتور عبد الله بن صالح الخليفي، وزير للعمل والشؤون الاجتماعية، كضيف شرف في هذه الاحتفالية، وأن أشيد بالتعاون الوثيق المتواصل بين اللجنة الدائمة للسكان ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، حيث كان لهذا التعاون أكبر الأثر في إنجاح متابعة تنفيذ برامج العمل والمشاريع المشتركة، وفي إعداد عدد من البحوث والدراسات المشتركة.

كما تسعدني الإشارة إلى أن تعاون مجموعات العمل ونقاط الارتكاز في الوزارات والهيئات الحكومية والأهلية المعنية بالقضايا السكانية مع اللجنة الدائمة للسكان في متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، قد ساعد كثيراً على تحقيق إنجازات اللجنة، وتوثيق نتائج تلك المتابعة في إصدار تقاريرها السنوية عن "حالة سكان قطر"، التي يسلط فيها الضوء على أهم الإنجازات التي تحققت والتحديات التي مازال تواجه تطبيق السياسة السكانية.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات الوطنية على تفاعلها الإيجابي والمتواصل مع مجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية للدولة. كما أشكر رؤساء وأعضاء مجموعات العمل على مجهوداتهم الدؤوبة والمتواصلة في سبيل إنجاح عملية متابعة تنفيذ السياسة السكانية.

ولا يفوتني تقديم الشكر والعرفان لخبراء المكتب الفني وباحثيه الذين يعملون باستمرار، بكل الجد والإخلاص اللازمين لإنجاز المهمات المطلوبة، بالإشراف على مجموعات العمل، وإجراء الدراسات والبحوث السكانية والتنمية، وإعداد التقارير الخاصة بحالة سكان قطر، مما يشكل وثائق علمية هامة تساعد على وضع صانعي القرار في صورة الواقع السكاني للدولة على مختلف مستوياته وأبعاده وحركته.

في الختام أجدد شكري لكم لمشاركتم معنا في فعاليات اليوم القطري للسكان راجياً من الله سبحانه وتعالى أن يسدد خطانا لما فيه خير هذا البلد المعطاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كما تؤكد مشاريع الاستراتيجية في مجال بناء المعرفة والمهارات على معالجة القضايا الأساسية في التعليم والتدريب، بتحسين التعليم العام والتعليم العالي، وتعزيز التعليم التقني والتدريب المهني، وتعزيز البحث العلمي ... إلى غير ذلك من المشاريع التي تلبى أهداف السياسة السكانية في محاور الصحة والتعليم والتدريب والشباب.

وتولي الاستراتيجية اهتماماً كبيراً لتعزيز قوة عمل كفاءة وذات فعالية عالية للعمل، عن طريق مشاريع تهدف إلى زيادة إنتاجية العمل، وتعزيز استخدام التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، وزيادة فرص التدريب العالي الجودة للفطرين، وتحفيزهم للعمل في القطاع الخاص، وزيادة القدرة على استقطاب العمالة الوافدة الماهرة والاحتفاظ بها، وتحسين خدمات التوظيف في سوق العمل، وزيادة الخدمات الإرشادية المهنية وغيرها. وهذه المشاريع تستجيب تماماً لغايات السياسة السكانية وأهدافها المرحلية في محور القوى العاملة.

كما تطرح استراتيجية التنمية الوطنية مشاريع عديدة في مجالات البيئة، والثقافة والإعلام، والرياضة .. وغيرها من المشاريع التي تؤكد العلاقة التفاعلية بين قضايا السكان وقضايا التنمية.

الحضور الكرام:

اسمحوا لي هنا أن أشير إلى الملاحظات التالية:

أولاً) إن التحديات السكانية التي ستواجه دولة قطر خلال السنوات القادمة، لاسيما في ضوء استضافتها لكأس العالم ٢٠٢٢، تتطلب إدماج البعد السكاني في مختلف المشاريع التي طرحتها الاستراتيجية، مما يرتب على اللجنة الدائمة للسكان مهمة وضع تصور سكاني مستقبلي متوازن، يلبي احتياجات مشاريع التنمية الوطنية من جهة، ويحافظ على هوية المجتمع القطري وثقافته العربية الإسلامية من جهة أخرى.

ثانياً) إن العمل المؤسسي بين مختلف الوزارات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية واستراتيجية التنمية الوطنية يتطلب إشراك اللجنة الدائمة للسكان، بمقارباتها الخاصة، في الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الحالية وفي وضع استراتيجيات ما بعد عام ٢٠١٦، وذلك من أجل متابعة تنفيذ الإجراءات والمشاريع المشتركة، وإثرائها بحيث لا يغيب عنها البعد السكاني.

ثالثاً) ما ورد أعلاه يتطلب إجراء دراسات سكانية متعددة الجوانب، ومرتبطة بالمشاريع المطروحة في الاستراتيجية، بغية الوصول إلى تصور عملي، وحلول قابلة للتطبيق، للقضايا

بسم الله الرحمن الرحيم

٢/ب

كلمة سعادة الدكتور/

عبد الله بن صالح الخليفي

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

في البداية أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب - وزير التخطيط الترموي والاحصاء - رئيس اللجنة الدائمة للسكان على هذه الدعوة الكريمة للمساهمة في إلقاء كلمة افتتاحية عن موضوع احتفالية اللجنة الدائمة للسكان بمناسبة اليوم القطري للسكان، وذلك من منظور رؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠م.

السيدات والسادة الحضور

تمثل زيادة مشاركة القطريين في قوة العمل هدف استراتيجي في رؤية قطر الوطنية (٢٠٣٠) الصادرة بالقرار الأميري رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٨م. وقد وضعت الرؤية مجموعة من الغايات الاستراتيجية من بينها:

- بناء قوة عمل كفؤة وملتزمة، وذلك بتحقيق مشاركة متزايدة ومتنوعة للقطريين في قوة العمل من خلال:
- استثمارات واسعة لمؤسسات القطاعين العام والخاص في برامج التأهيل والتدريب
- تقديم الحوافز للقطريين لتشجيعهم على شغل المهن الفنية والإدارية العليا في قطاعات الأعمال والصحة والتعليم
- إيجاد فرص تدريبية عالية الجودة لجميع المواطنين كل حسب طموحاته وقدراته
- زيادة فرص العمل أمام المرأة القطرية ودعمها مهنيًا.

ولكي تحقق دولة قطر هذه الأهداف ولتكون قوتها العاملة منتجة وماهرة وملتزمة بأخلاقيات العمل، يجب عليها القيام بإصلاحات رئيسية في سوق العمل تشمل التشجيع على ريادة الأعمال وحفز القطريين على المشاركة في القطاع الخاص. حيث حددت ركيزة التنمية البشرية في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ هدفين رئيسيين يوجهان سياسات سوق العمل وهما :

١. مشاركة القطريين بصورة متزايدة ومتنوعة في قوة العمل.

وفي إطار السياسات المتبعة قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإطلاق برنامجاً موجهاً إلى شركات ومؤسسات القطاع الخاص الكبرى بخصوص إعداد خطة خمسية للفترة (٢٠١١-٢٠١٥) لتوظيف القطريين في هذه المؤسسات، وذلك بهدف توطئ الوطائف القيادية والتخصصية، ومنح المؤسسات والشركات المرونة في إعداد برامج التطوير وفقاً لظروفها، والوقوف على توجهات سوق العمل المستقبلية من حيث نوعية الوظائف الأكثر طلباً، وذلك لدعم التوجيه والإرشاد ببيانات حقيقية عن التخصصات المطلوبة تفيد في تهيئة المواطنين المستهدفين بالتوجيه والإرشاد نحو هذه التخصصات، ويهدف أيضاً إلى حث القطاع الخاص على تدريب وابتعاث المواطنين وتنمية مهاراتهم في شغل الوظائف المطلوبة سواء القيادية أو الأشرافية.

السيدات والسادة الحضور:

يواجه سوق العمل القطري بعض التحديات التي تكمن في زيادة وتنوع مشاركة القطريين في قوة العمل. ويشمل التنوع مشاركة قوة العمل الوطنية في القطاع الخاص، فضلاً عن زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل. تستهدف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية زيادة المشاركة في قوة العمل ورفع نسبة القطريين في المناصب العليا غير أن وجود بعض التحديات يحد من تحقيق هذه الأهداف، وهي نقص التعليم العالي والمهارات وعدم توفر التعليم الفني والمهني للشباب الأقل توجهاً نحو التعليم الأكاديمي.

وقد ساهمت استراتيجية قطاع سوق العمل بوضع برنامج لتحسين مشاركة قوة العمل الوطنية في القطاع الخاص. ويتمحور البرنامج المقترح حول ثلاث ركائز:

أولاً: إطلاق مبادرة لريادة الأعمال تستهدف الشباب والنساء القطريات

ثانياً: تشجيع النساء القطريات على العمل في القطاع الخاص

ثالثاً: تقريب فوارق المكافآت (الأجور والعلاوات) بين القطاعين العام والخاص.

وتقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في الوقت الحاضر بتنفيذ دقيق لتلك المشاريع والبرامج طبقاً للجدول الزمنية المعدة سلفاً من إدارة مشاريع الاستراتيجية.

٢. مشاركة العمالة الوافدة بصورة مدروسة.

وتمثل استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٦) إطاراً متوسط المدى لتحقيق هذين الهدفين، وذلك من خلال استراتيجية قطاع سوق العمل، والتي تهدف بدورها إلى تحقيق تنمية كبيرة لرأس المال البشري الوطني وضمان كفاءة أكبر لسوق العمل خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦. وتوفر كلاً من الرؤية الوطنية والاستراتيجية العامة والقطاعية (استراتيجية التنمية الوطنية واستراتيجية قطاع سوق العمل) الإطار الاستراتيجي لسياسات توظيف القطريين، والذي تستمد منه آليات وأدوات تنفيذ هذه السياسات وتحولها إلى نتائج فعلية وارتفاع ملموس في معدلات مشاركة العمالة الوطنية في قوة العمل.

السيدات والسادة الحضور

تطرح استراتيجية قطاع سوق العمل (٢٠١١-٢٠١٦) مجموعة من المشروعات التي تستهدف بشكل محدد تعظيم مشاركة العمالة الوطنية في قوة العمل، مما يساهم في رفع نسب توظيف القطريين، وذلك من خلال تسع مشروعات تساهم في تعزيز سياسة توظيف القطريين. وتقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتنفيذها وفق السياسات المتبعة حالياً لتوظيف القطريين، كما سيصاحب تنفيذها تطويراً للسياسات القائمة من خلال استحداث أساليب وطرق وأدوات جديدة لتوظيف القطريين.

السيدات والسادة الحضور

تري وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أنه يدخل ضمن قائمة التحسين الناتج عن التنمية ليس فقط مجرد الزيادة في الدخل وإنما تحقيق فرص أكثر استقراراً للتوظيف مما يساعد على زيادة الإنتاجية الاقتصادية. وفي هذا السياق، فقد قامت وزارة العمل بتأمين فرص ووظائف لعدد ٢٩٧٨٨ قطري وقطرية باحثين عن عمل خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٣، استوعب القطاع الحكومي ٢٢٥٠٥ بنسبة ٧٥٪ بينما تم تعيين ٧٢٨٣ بالقطاع الخاص بنسبة ٢٥٪. وقد بلغ عدد الإناث المعينات ١٥٧٨٣ بنسبة ٥٣٪ من إجمالي المعينين، بينما بلغ عدد الذكور الذين تم تعيينهم ١٤٠٠٥ بنسبة ٤٧٪. ويعضد مجهودات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ما نشر في مسح القوى العاملة بالعينة الذي أجرته وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في الربع الثاني من عام ٢٠١٣ بأن معدل البطالة الإجمالي في الربع الثاني بلغ ٣,٠٪ وهو الأقل بين دول العالم.

السيدات والسادة الحضور

تعتمد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تحقيق غاياتها وأهدافها على حزمة من الأدوات التشريعية التي تستهدف حفظ حقوق المواطنين في العمل واستقطابهم وتشجيعهم على المشاركة الفاعلة في قوة العمل. وتشمل هذه التشريعات دستور الدولة لعام ٢٠٠٤، وقانون العمل لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته، وقانون إدارة الموارد البشرية لسنة ٢٠٠٩. يتضح من التشريعات المذكورة أعلاه أن المشروع القطري وضع الأسس القانونية الواضحة لتشغيل القطريين كما نص الدستور، وفي قوانين العمل في القطاعين العام والخاص.

لقد أولت الدولة اهتماماً كبيراً بالتنمية الاجتماعية على المستوى المؤسسي في الدستور الدائم للدولة وعلى مستوى الاستراتيجيات والسياسات في الرؤية الوطنية- ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦. ويحدد الدستور حقوق المواطنين وواجباتهم، ويكفل الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص، ويؤكد الحاجة إلى نظام حماية اجتماعية فعال. وتتبنى رؤية قطر الوطنية توفر نظام فعال يضمن لجميع المواطنين حقوقهم المدنية ويؤمن مساهماتهم في تنمية مجتمعهم، ويضمن لهم دخلاً كافياً للمحافظة على حياة صحية وكريمة. وتستهدف استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية ٢٠١١-٢٠١٦ تحسين وتقوية نظام الحماية الاجتماعية وبناء بيئة تمكينية لإدماج الجماعات الأقل حظاً في قوة العمل، وتوسيع قاعدة المشاركة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتبذل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية جهوداً حثيثة في تنفيذ مشروعات وبرامج استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية، كما تعمل على تحسين الخدمات والنشاطات المستمرة في مجالات الحماية الاجتماعية والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والطفل والمرأة، والضمان الاجتماعي للفئات الضعيفة، والإشراف على الجمعيات والمؤسسات الخاصة. والعمل على تطوير أنظمة إسكان المواطنين لتتلاءم مع المتغيرات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الدكتور / صالح بن محمد النائب، وزير التخطيط
التموي والإحصاء، رئيس اللجنة الدائمة للسكان.
سعادة الدكتور/ عبدالله بن صالح الخليفي، وزير العمل
والشؤون الاجتماعية.
سعادة الدكتور / عبدالله الحمادي، مدير مكتب الفني
بالأنابة

السادة الحضور الكرام

بالنيابة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، المكتب شبة
الأقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، يشرفني المشاركة
في هذه المناسبة السعيدة للاحتفال باليوم القطري
للسكان والذي يعد انعكاساً لما توليه حكومة قطر الرشيدة
بقيادة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ تميم بن
حمد بن خليفة بن حمد آل ثاني من اهتمام بالغ بقضايا
السكان والتنمية، متسلحة بالإرادة والعزيمة، حيث تقوم
الحكومة القطرية بتنفيذ سلسلة من البرامج التنموية
والتي تهدف إلى بناء بنية تحتية حديثة في المجالين
الاقتصادي والاجتماعي بغية الرقي المستمر بنوعية حياة
السكان عامة والمواطنين خاصة، حتى باتت تضاهي قطر
بإنجازاتها التنموية كثيراً من الدول المتقدمة. من الناحية
الديموغرافية، فإن قطر تسير بخطوات ثابتة عبر المراحل
الأولى للتحوّل الديموغرافي حيث تتميز بمعدلات وفاة
منخفضة ومستويات خصوبة عالية.

في هذا السياق، ومنذ العام ٢٠٠٥م فلقد قام كلاً من
الصندوق والحكومة القطرية ممثلة باللجنة الدائمة
للسكان بإطلاق برنامج التعاون الفني في مجال الإحصاء
والسكان بهدف توفير الخبرات الفنية اللازمة في مجال
الإحصاء والتنمية السكانية والإنسانية بما يضمن التنمية
المستدامة وبغرض دعم القدرات الوطنية في مجال تطوير
وتنفيذ الاستراتيجيات السكانية من خلال عدة أنشطة
منها على سبيل المثال لا الحصر:

١. الانتهاء من وضع الاستراتيجية الوطنية للسكان
والتنمية.

٢. وضع البرنامج التنفيذي للاستراتيجية الوطنية
للسكان والتنمية وتنفيذ هذا البرنامج.

٣. توفير بيانات ومؤتمرات سكانية مفصلة حسب
المناطق والنوع الاجتماعي، تتحلّى بالنعوية والتوافق.

٢/ج كلمة السيد/ أسر طوسون

الممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان،
المكتب شبة الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي

٤. صياغة استراتيجية إعلامية للجنة الوطنية الدائمة للسكان.

٥. تصميم وتنفيذ برامج تدريبية في مجال التحليل والإحصاء بما في ذلك المعلومات الجغرافية في مجال الإحصاء.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجالات السكان والصحة العامة ومنها الصحة الإنجابية والتنمية المستدامة، مازالت هناك قضايا غاية في الأهمية لابد من التجاوب معها. وفي هذا الصدد فلقد تمكنت اللجنة الدائمة للسكان في قطر من تحقيق الكثير من الإنجازات الهامة نحو تحديد هذه القضايا وتحليلها إحصائياً، حيث تشمل طيفاً من الموضوعات والتحديات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

مسترشدة بالاستراتيجية السكانية لمجلس التعاون عام ١٩٩٨ قامت الحكومة بتحديد عدد من القضايا السكانية الملحة بهدف دراستها ومعالجتها ومنها الصحة، وتحسين وضع المرأة والتنمية والشباب. ولقد ساهمت دولة قطر خلال العشرية المنصرمة في عدد من المبادرات الإقليمية والدولية، ومنها بيان عمان للسكان والتنمية عام ١٩٩٣، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ بالقاهرة، ومراجعة ال-٢٠ عاماً في مؤتمر القاهرة ٢٠١٣، وكذلك المراجعة العشرية لمؤتمر السكان والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فلقد استضافت دولة قطر العديد من الندوات المتخصصة بالسياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كل تلك الإنجازات لم تأت من فراغ، بل من رؤية واضحة ومدروسة للحكومة القطرية ولجنتها الدائمة للسكان، وكلها ساهمت في رسم خارطة الطريق لرؤية قطر الوطنية للتنمية البشرية، التي تسعى إلى تحويلها بحلول ٢٠٣٠م إلى دولة متقدمة وقادرة على توفير التنمية المستدامة وتأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل، تلك الرؤية التي يؤكد الصندوق على كامل استعداده للاستمرار في دعمها بالعمل مع اللجنة الدائمة للسكان وكافة الجهات ذات العلاقة بدولة قطر.

وختاماً أشكركم جزيل الشكر مع أطيب التمنيات بمزيد من التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السعادة،
الإخوة الضيوف،
أيها الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

د/٢

كلمة السيد /

يوسف مبارك الدوسري

المكتب الفني
اللجنة الدائمة للسكان

أرحب بكم أجمل ترحيب، وأشكركم جزيل الشكر على تواجدكم معنا لحضور فعاليات اليوم القطري للسكان، الذي نحيي هذه السنة نسخته الرابعة، هذه المناسبة الوطنية التي ترسخت من سنة لسنة ضمن منظومة العمل المؤسساتي في الدولة، أصبحت مناسبة وطنية بامتياز يتم من خلالها مناقشة أحد أولويات وتحديات المجتمع القطري و المتمثلة في الواقع السكاني للدولة ومدى ارتباطاته بمختلف المجالات الحيوية الأخرى، وذلك من خلال المشاركة الواسعة لمختلف مؤسسات الدولة وكل القطاعات الحيوية والتي تبرز اليوم من خلال تواجدكم الموسع معنا، وذلك ترسيخاً لمبدأ الشراكة الذي اعتمدته اللجنة الدائمة للسكان كمبدأ أساسي في عملها منذ تأسيسها سنة ٢٠٠٤، وما تواجدكم اليوم معنا إلى خير دليل على حرصكم للمشاركة في بناء مستقبل بلدنا ومستقبل أجيالنا القادمة.

ويتزامن اليوم القطري للسكان هذا العام والدولة مقبلة على عهد تنموي جديد طموح له متطلباته وتحدياته، مع إطلاق مشاريع تنموية متعددة ومشاريع استضافة الدولة لكأس العالم لكرة القدم لسنة ٢٠٢٢، عهد تنموي جديد يتطلب التحكم في مختلف المحددات السكانية والاجتماعية والاقتصادية لضمان تنمية فعالة ومتماسكة ومنسجمة، لا تشوبها شائبة، عهد تنموي جديد من مسيرة دولتنا والذي يتطلب التحكم في إحدى التحديات القديمة-الجديدة في مجال السياسات التنموية والمتمثلة خاصة في "العلاقة التفاعلية بين قضايا السكان والتنمية في دولة قطر"، التي هي شعار يومنا لهذه السنة.

وإذا كانت العلاقة بين قضايا السكان والتنمية تعد من بين الإشكاليات التقليدية في مجال الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي و السياسات كذلك، غير أن تحدياتها المتجددة والمتنوعة والمرتبطة بطبيعة الواقع السكاني لكل دولة ومجتمع تتطلب دوماً معاً ومراجعة بل وحتى متابعة، طبيعة تفاعلات السكان والتنمية، خاصة إذا توفرت الأطر المؤسساتية التي تيسر ذلك كما هو الحال في دولة قطر مع وجود سياسة سكانية متكاملة ومعتمدة.

الدوحة، يضاف على ذلك زيادة مساهمة القطريين في النشاط الاقتصادي، لتركز السياسة السكانية في أهم محاورها على الدور المحوري للنمو السكاني للمواطنين ومدى تأثيره على العملية التنموية نظرا للدور الفعال للعامل البشري الوطني في العملية التنموية الحالية والمستقبلية. لتوافق السياسة السكانية بين متطلبات التنمية الوطنية وتحدياتها واحتياجات القوى العاملة والمحافظة على واقع سكاني متوازن يضمن تمثيلا مقبولا للمواطنين.

وللتنمية روافد ومركزات أساسية اعتمدتها السياسة السكانية خاصة تلك المرتبطة بمجالات التمكين المجتمعية والمرتبطة بتمكين المرأة والشباب والطفولة ومشاركة المسنين وذوو الإعاقة ليمتد عبر عمليات التمكين المختلفة والمتواصلة ضمان مشاركة مختلف مكونات المجتمع القطري في العملية التنموية الاقتصادية والمجتمعية، دون أي إقصاء، وذلك لتحقيق تنمية إدماجية.

وإذا كانت السياسة السكانية تعي متطلبات التنمية الوطنية وخاصة احتياجاتها البشرية من قوة نشيطة لتلبية احتياجات مشاريع استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٦) ومشاريع استضافة الدولة لكأس العالم لسنة ٢٠٢٢، إلا أنها تقدر في نفس الوقت حجم تلك الاحتياجات وانعكاساتها في المرحلة المقبلة على الواقع السكاني.

الحضور الكرام:

اسمحوا لي هنا أن أشير إلى الملاحظات التالية:

أولاً) إن الاحتياجات المستقبلية من قوة عاملة وافدة لتنفيذ مختلف مشاريع استراتيجية التنمية الوطنية ومشاريع استضافة الدولة لكأس العالم ٢٠٢٢، تتطلب تعاملًا جديدًا ومرنا فيما بين الواقع التنموي والواقع السكاني، للتقليل من الفجوة بين المواطنين وغير المواطنين في التركيبة السكانية حتى لا تعيق العملية التنموية الاندماج الاجتماعي بل وحتى تركيبة النسيج المجتمعي العام للمجتمع القطري.

ثانياً) إن الاحتياجات التنموية المستقبلية تتطلب تحكمًا مختلفًا أجهزة الدولة المعنية بالاستخدام وتدخلها المستمر بل وحتى التنسيق فيما بينها لكي يتم المحافظة على مستويات معتدلة في التوازن في التركيبة السكانية

فالسياسة السكانية التي اعتمدت بعد مشاورات وطنية واسعة شارك فيها الجميع سنة ٢٠٠٩، تهدف غايتها الأساسية إلى تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته، ليتم الإعلان وبصفة مباشرة عن طبيعة العلاقة بين السكان والتنمية في برامج عمل السياسة السكانية.

ولا تقتصر العلاقة التفاعلية بين السكان والتنمية إلا على توفير الإمكانيات المادية الملموسة. بل إن التنمية عملية شاملة وواسعة تشمل ادماج جوانب متعددة منها ما يرتبط بالتمكين والمشاركة وتوفير ظروف الحياة الكريمة، وهو ما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ ودعائم دستور البلاد، لتلتقي السياسة السكانية مع مركزات وأهداف باقي الأطر المؤسسية المعتمدة.

ولتحقيق الغاية الأساسية للسياسة تم اعتماد عدد من المحاور والتي تغطي مختلف المجالات الحيوية المرتبطة بالتنمية مثل السكان والقوى العاملة، والتعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية والصحة العامة والصحة الإنجابية وقضايا التمكين والبيئة والتنمية المستدامة حددت لكل واحد منها غاية (أو غايات) وذلك لمتابعة مدى تأثير هذه المجالات الحيوية على العملية التنموية والواقع السكاني وتركيبته، وخاصة الحفاظ على مختلف توازناته.

ولم تقتصر السياسة السكانية إلا على تحديد طبيعة المعادلة التوافقية بين التنمية والسكان من خلال غايتها الرئيسية، بل إنها تسعى من خلال برنامج عملها السنوي ومتابعته الجزئية والدقيقة إلى التحكم في مختلف العوامل التي تساهم في تحقيق مختلف الجوانب التنموية ومستويات ارتباط ذلك بالنمو السكاني العام للدولة، وذلك لتحقيق رفاه مجتمعي عام يقوم على التوفيق بين وتيرة النمو السكاني ومتطلبات التنمية الشاملة المستهدفة.

وتولي السياسة السكانية أهمية بالغة لزيادة المعدلات الحالية للنمو السكاني الطبيعي للمواطنين، أو المحافظة عليها، وتحقيق التوازن في النمو السكاني العام، وتصحيح اختلال التركيبة السكانية بما يؤدي إلى زيادة نسبة المواطنين بين مجوع البلاد، والتحكم بالنمو الحضري للوصول إلى توزيع سكاني متوازن مع متطلبات التنمية، وتقليل الهجرة الداخلية، لاسيما إلى مدينة

للدولة، حتى لا تؤثر الاحتياجات التنموية المستقبلية والمتسارعة على الواقع السكاني والهوية المجتمعية الكلية.

ثالثاً) لمتابعة مستويات تأثير الواقع التنموي واحتياجاته على الواقع السكاني، يتطلب العمل السكاني استشراف التحولات المستقبلية من كل جوانبها و هو يجب إدماجه ضمن أولويات المراحل المقبلة من متابعة تنفيذ السياسة السكانية للدولة وتحديد طبيعة تدخلات مختلف مؤسسات الدولة في ذلك.

رابعاً) تتطلب المرحلة المقبلة في العمل السكاني بل وحتى التخطيط اعتماد دراسات جديدة تعمل على قياس الانعكاسات المستقبلية المتعددة لاحتياجات سوق العمل والمشاريع التنموية على مختلف الجوانب الحياتية والمجتمعية من أجل المحافظة على عملية تنموية مدمجة ومستدامة تحافظ على السمات الأساسية للمجتمع القطري في الوقت الذي تحقق رفاهيته وترفع من مكانته فيما بين الأمم. عمل الذي لن يحقق الى من خلال توفير مختلف البيانات وباستعمال أدوات عمل حديثة.

ضيوفنا الأعزاء أيها الإخوة والأخوات:

تعد التنمية والسكان حقاً من بين الإشكاليات المطروحة دوماً على المجتمعات، تواجد الذي يتطلب دوماً المراجعة والجرأة في الطرح والمعالجة بغية التحكم في مختلف فصول وجوانب هذه العلاقة، وذلك لاستشراف مستقبل ، وهذا ما نسعى إليه جميعاً من خلال من خلال تعاوننا وشاركنا.

في الختام أجدد شكري لكم لمشاركتكم معنا في فعاليات اليوم القطري للسكان راجياً من الله سبحانه وتعالى أن يسدد خطانا لما فيه خير هذا بلدنا المعطاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.